

الاتجاهات الحديثة فى حماية برامج الكمبيوتر المعلوماتية

دكتور

محمد عبد الظاهر حسين

أستاذ القانون المدنى
بكلية الحقوق - مبنى سويف
جامعة القاهرة

٢٠٠٠ - ٢٠٠١م

الناشر

دار النهضة العربية
٣٢ ش عبد الخالق ثروت - القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ربنا لا تؤاخذنا إن
نسينا أو أخطأنا

(سورة البقرة الآية ٢٨٦)

تقديم

لما كان القانون كائنا اجتماعيا ، يتعايش مع المجتمع ويتفاعل معه ويتأثر بكل ما يطرأ عليه من تغيرات وتطورات فى شتى المناحي ، فإنه لم يقف مكتوفا أمام هذه الظاهرة الجديدة والمتجددة دائما ألا وهى ظاهرة الحاسب الآلى (الكمبيوتر) تلك الظاهرة التى تشهد كل يوم جديدا سواء فى تكنولوجيتها أو فيما تقدمه من خدمات ومعلومات. مما أدى إلى تسمية هذا العصر - بحق - عصر ثورة المعلومات . وكان لابد للقانون أن يواكب تلك الظاهرة فى تطورها وتجدها . بحيث يضع لها ضوابطها ، وأسس حمايتها والمحافظة عليها ، لكى تظل فى إطارها المشروع ، ويحمى - من خلال ذلك - حياة الناس الخاصة وأسرارهم . من أجل أن يأمن هؤلاء على حياتهم الشخصية والعائلية ويعيشون فى أمان ضد أن يقتحم أحد مكنوناتهم أو يطلع على ما يريدوه أن يكون سرا . وقد تميز التدخل بصدد هذه الظاهرة بالتطور أيضا والتحديث نظرا لارتباطه بظاهرة أهم ما يميزها ذلك . كما تنوع هذا التدخل بين تشريعى وفقهى وقضائى .. وتعدد من ناحية نوع الحماية إلى حماية جنائية وأخرى مدنية . ومن جانب آخر ، فإن ظاهرة الحاسب الآلى لها ارتباط وثيق بالقانون ، تؤثر فيه وتتأثر به وأصبحت من الوسائل المهمة التى تيسر من عملية معرفة القانون وتطبيقه وإعداده ، وأفضل مثال على ذلك هو خدمة الحصول على التشريعات المتناثرة فى الكتب والمقالات وعلى الأحكام القضائية المدونة فى المجالات

والدوريات^(١).. ولم يقتصر التدخل القانوني فى هذه الظاهرة على تنظيم أدائها أى العملية الفنية التى تقوم عليها ، بل تعداه إلى الروابط المتعددة التى تنشأ عنها وما تثيره من مشكلات قانونية سواء أكان بشأن ظهور علاقات عقدية جديدة يصعب إدراجها ضمن الطائفة المعروفة من العقود « العقود المسماة » أم تعلق الأمر بالمسئولية الناتجة عن المنازعات الناشئة بسببها نظرا لتعدد عملية المعلومات التى هى عماد عمل الحاسب الآلى وتطلبها القيام بالتزامات متباينة .

وقد شهد التدخل القانوني فى تنظيم ظاهرة المعلوماتية تطورا ملحوظا فى الآونة الأخيرة يظهر فى الاتجاهات التشريعية والقضائية والفقهية الحديثة التى تبرز وتتأكد فى فترات زمنية ليست بالطويلة. إلى أن وصل الأمر إلى محاولة الفقه الفرنسى إقامة نظرية قانونية للمعلومات^(٢) وذلك من أجل حماية المعلومة المستقاة من هذا الجهاز العجيب (الكمبيوتر) وتنظيم طرق استخدامها واستغلالها . هذا التنظيم أدى التقدم المذهل فى صورة تقديم المعلومات وعرضها إلى اتساعه من ناحية وتنوعه من أخرى ، إذ بعد أن كان يعتمد على

^(١) وهو ما يدعو إلى ضرورة فرض رقابة محكمة على المعلومات القانونية التى تطرح خلال هذا الجهاز ، حتى تساعد على محو الأمية القانونية لدى الجمهور من غير المشتغلين بالقانون . وهو ما تقوم به بنوك المعلومات التى انتشرت وتنتشر بشكل ملحوظ . انظر فى ذلك .

THOMASSETTE (C), Cantate à deux voix sur le thème «une révolution informatique en droit ? Rev. tr. Dr. civ, 1998, p. 320, no. c- le contrôle. de la diffusion du savoir juridique .

^(٢) CATALA, (p) Ebauche d'une tbeorie juridique, de l'information, D-S. 1984, Chres, XVII p. 97 et s.

حماية حق المؤلف على الكتاب الذى ألفه أو اللوحة التى رسمها أو المقطوعة الموسيقية التى أبدعها ، وجدنا صوراً أخرى من المصنفات مثل برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات^(١) ثم أن وصلنا إلى الأنترنت وما يشكله من طفرة هائلة فى تقديم خدمات متنوعة بل والقيام بكثير مما كان محجوزاً للإنسان ، إذ وجدنا إجراء عملية جراحية عن طريقه أو تشخيص مرض أو كشف سر غامض أو لغز محير .

ولا شك أننا فى هذا البحث نركز على دراسة الحماية القانونية لبرامج الكمبيوتر التى تشكل وعاء للمعلومات ، وبذلك يخرج عن هذه الدراسة الحماية المقررة للجهاز ذاته كآلة سجلت بالنسبة لها براءة اختراع وتم التوصل إليها باعتبارها اكتشافاً أو اختراعاً ، إذ يمكن أن نجد هذه الحماية فى التشريعات المتعلقة ببراءات الاختراع^(٢) .

وتقتضى هذه الدراسة أن نبين أولاً المقصود بهذه البرامج وأنواعها ثم نوضح أنواع الحماية التى يمكن توافرها لهذه البرامج ثم الاتجاهات الحديثة بهذا الشأن وأخيراً ، نعرض لوجهة نظر خاصة بشأن نوع المسئولية المدنية التى يمكن أن تنشأ بسبب الاعتداء على هذه البرامج وأحكامها .

(١) د. إبراهيم أحمد إبراهيم ، الجات والحماية الدولية لبرامج الكمبيوتر وحق المؤلف فى الدول العربية - مجموعة أبحاث - ١٩٩٤ ، ص ٤١ .

(٢) انظر فى ذلك - درويش عبد الله - شرط الخبرة فى الاختراعات - رسالة دكتوراه - حقوق القاهرة - ١٩٩٢ .

المبحث الأول

المقصود ببرامج الكمبيوتر المعلوماتية

يعد جهاز الكمبيوتر - فى حد ذاته - من الاكتشافات العلمية الهائلة التى شهدتها العصر الحديث لا يختلف فى ذلك عن الاختراعات الأخرى فى المجالات المختلفة سواء أكانت العسكرية أم الصناعية . إلا أن أهمية هذا الجهاز تظل نظرية معدومة القيمة العملية ما لم يصاحبها برامج يتم بثها من خلال هذا الجهاز وخدمات تقدم عن طريقه ، ومن هنا برزت الأهمية الملحوظة لبرامج الكمبيوتر وبخاصة المعلوماتية منها ، إذ من المعلوم أن هناك برامج متعددة يمكن عرضها على شاشة الكمبيوتر أو تخزينها فيه . وبدون هذه المعلومات وتلك البيانات يصبح الجهاز مجرد قطعة حديدية بلا فائدة . فالكمبيوتر بلا برنامج هو كسيارة بدون « موتور » أو « إطارات » أو آلة عرض (سينما) بدون فيلم أو إنسان بلا قلب^(١) . وفكرة برامج الكمبيوتر المعلوماتية يصعب وضع تعريف مانع جامع لها مثلها فى ذلك مثل باقى الأفكار المعنوية التى تعتمد فى تحديدها وتعريفها على مخيلة المعرف أو ذهنه ، وهى تختلف بلا شك من شخص إلى آخر بحسب الزاوية التى يركز عليها فى التعريف ، ومن هنا تتعدد التعريفات الصادرة بشأن فكرة معنوية واحدة ، ومن هنا

(١) د. محمد حسام محمود لطفى - الحماية القانونية لبرامج الحاسب الإلكترونى دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٨٧ ص ٦ .

أيضا وجدنا المشرع فى التشريعات المختلفة المتعلقة بموضوع هذه البرامج فى معظم الدول يتلأشى التدخل بشكل مباشر من أجل تعريف برامج الكمبيوتر مستندا فى ذلك - بالاضافة إلى أنها فكرة معنوية - إلى التطور المستمر الذى يلحق هذه البرامج ، إذ مع هذا التطور يصبح وضع تعريف محدد لها قيذا على استيعاب التطورات الفنية المتلاحقة^(١) .

وقد حاولت المنظمة العالمية للملكية الذهنفة وضع تعريف يقترب من الصحة لبرامج الكمبيوتر فأشارت إلى أنها « مجموعة معارف أو معلومات يعبر عنها فى شكل شفوى أو مكتوب أو بيانفا أو غيره ، ويمكن نقلها أو تحويل صورتها بفك رموزها بواسطة آلة يمكن أن تنجز مهمة أو تحقق نتيجة محددة بواسطة جهاز إلكترونى أو ما يماثله يمكنه القيام بتحقيق عمليات معقدة تهدف لغايات علمفة»^(٢) .

ويندرج تحت هذا التعريف معظم البرامج والأنظمة التى يمكن تقديمها من خلال جهاز الكمبيوتر ، إذ هو يشمل « قواعد البيانات »

(١) د. حسن عبد الباسط جمففى - عقود برامج الحاسب الآلى (دراسة مقارنة) دار النهضة العربفة - ١٩٩٨ - ص ٩ .

(٢) أثار إلى هذا التعريف د. إبراهيم أحمد إبراهيم - المرجع السابق - ص ٤٢ وقد عرف القرار الوزارى الفرنسى الصادر فى ١٩٨١/١٢/٢٢ برنامج الكمبيوتر بأنه « مجموعة الخطوات والجراءات ، التى تهدف إلى تشغيل نظام متكامل لأنظمة معالجة المعلومات وتوظيفها وفقا للغرض الذى تم من أجله وضع نظام هذا البرنامج .

التي عن طريقها نتمكن من الحصول على كم هائل من المعلومات في موضوع ما ، تساعد على اتخاذ قرار بشأنه أو إجراء دراسة أو استخراج إحصائية . كما يتضمن ما يسمى بأنظمة « الذكاء الاصطناعي » وهي عبارة عن بعض المهارات التي يقدمها الكمبيوتر والتي تتميز عادة بالذكاء الشبيه بذكاء الإنسان . ولا شك في أن برامج المعلومات التي تعرض على الكمبيوتر أو تخزن فيه ، هي من صنع الإنسان فدور الأخير فيها غير منكور ، إذ من الصعب القول بوجود نظام للمعلوماتية قادر على إبداع برامج أو مصنفات بدون أي اسهام بشري مهما قل^(١) . وهذا ما دعى البعض إلى القول بأن الحاسب الآلي ما هو إلا شخص غبي لا يمكنه أداء وظائفه إلا بناء على شرح تفصيلي محدد^(٢) ومما لا شك فيه أن الذي يقوم بهذا الشرح المسبق والمحدد هو الانسان .

هذا الاسهام يندمج في برامج الكمبيوتر ويصعب فصله عنه أو يتعذر تحديد الجهد أو الابتكار المنسوب إلى كل من الانسان والكمبيوتر . وإذا جاز لنا أن نطلق على برامج المعلومات التي تصدر عن الكمبيوتر مصنفات ، فإن الأخيرة تعرف بأنها « تلك المصنفات التي ينتجها الكمبيوتر ، يكون للانسان اسهامه فيها وإن اندمج في مجموع المصنف بطريقة يصعب معها تحديد من ينسب

(١) قريب من ذلك ، د. ابراهيم أحمد ابراهيم - المرجع السابق - ص ٥٥ .

(٢) د. حسن جميعي - المرجع السابق - ص ١٢ ويشير إلى أن الفقه الفرنسي يطلق على برنامج الكمبيوتر مجردا من هذه الخطوات أو الوثائق مصطلح programme .

إليه هذا المجهود أو معرفة نسب إبداع كل من الإنسان والجهاز في إخراج هذا المصنف»^(١).

ويلاحظ أن هناك خطوات ووثائق تسبق عرض برامج الكمبيوتر وتساعد عليه . ولذلك فإن مصطلح « Logiciel » الفرنسي يقصد به البرنامج وما يلحق به من خطوات سابقة ، ووثائق تحضيرية له وملحقات تشغيل البرنامج وهذه كلها تشملها الحماية ذاتها التي تتوافر لبرنامج الكمبيوتر^(٢) إذ أن البرنامج قد تم إعداده وتشغيله بناء على ما ورد بهذه الوثائق من بيانات ومعلومات وما سبقه من خطوات إعداد وتجهيز . ويميز بعض الفقه الفرنسي بين مصطلح Logiciel بالمعنى السابق ومصطلحين آخرين أولهما progiciels الذى ينصرف إلى برامج الحاسب الالىكترونى الموحدة المتعلقة بقطاع معين (مثل المحاسبة أو الطب أو الاقتصاد) وثانيهما Logiciels spéciales وهى البرامج الخاصة التفصيلية التى يتم إعدادها بناء على طلب كل عميل على حدة وفقا لاحتياجاته^(٣).

^(١) ويعرف الفقه الفرنسى المعلومة بأنها « رسالة يتم التعبير عنها بشكل يجعلها قابلة للنقل أو التبليغ إلى الغير ويتم ذلك بواسطة إشارة أو علامة من شأنها أن توصل هذه المعلومة، مما يحقق وظيفتها وهى انتقال المعرفة بين الناس .

CATALA (p) Ebauche – op. cit, p. 97.

^(٢) KEPLINGER, (M.S). la paternité des oeuvres à l'ere de l'information, la protection des programmes d'ordinateur en vertu de la convention de Berne et de la convention universelle sur le droit d'auteur Revu, Dr. Auteur, 1985, p.102 .

^(٣) BEY. E.M le financement des logiceils, peut – louer ou Financierment à bail un logiciels? Gaz – pal, du 7 au 9 juillet, 1986, Doct, p. 1 et s.

وتعد المعلومة التي تطرح في برنامج الكمبيوتر المعلوماتي محلا لحق ملكية لصاحبها ، وإن كانت في ذاتها شيئا غير مادي ، وبذلك تعطى لصاحبها الحق في الحماية القانونية ، ولكن ليس كل معلومة تعرض في جهاز الكمبيوتر تتميز بهذه الحماية وإنما لابد من توافر خصائص أو صفات في هذه المعلومة ومنها .

١ - الجدة والابتكار . وهذا شرط لحماية أي مصنف عادي وبالتالي فهو لازم في المعلومة محل برنامج الكمبيوتر لتوفير الحماية القانونية لها . ويقصد بالجدة والابتكار عموما أن يكون هناك شيء جديد في موضوعه لم يسبق إليه أحد وقد نصت المادة الأولى من تشريع براءات الاختراع المصري الصادر ١٩٤٩ على أن تمنح براءة اختراع لكل ابتكار جديد « .. كما نصت على ذلك أيضا المادة للسادسة من تشريع البراءات الفرنسي الصادر سنة ١٩٧٨ . بالإضافة إلى ذلك لابد أن يكون الاقتراح الجديد قابلا للتطبيق العملي سواء كان صناعيا أم غير ذلك^(١) . بتطبيق ما تقدم على المعلومة محل برنامج الحاسب الآلي ، يشترط أن تكون المعلومة مبتكرة أي أن تكون الرسالة الموجهة بواسطة المعلومة فيها ابتكار ، لأن المعلومة غير المبتكرة ، هي معلومة شائعة ، يسهل الوصول إليها من قبل غالبية الناس ولا ترتبط بشخص معين أو مجموعة محددة^(٢) .

(١) انظر في ذلك - د. درويش عبد الله درويش - المرجع السابق - ص ٦١ .

(٢) د. عمرو أحمد حسبو - حماية الحريات في مواجهة نظم المعلومات - دار النهضة العربية ٢٠٠٠ ص ٣٢ .

٢ - السرية : وهى ضرورة للحصول على الحماية القانونية لأى اختراع ، ويقصد بها أن يظل المخترع ملتزما بالمحافظة على سرية اختراعه إلى حين تقديم طلبه للحصول على البراءة ، وإلا عد مملوكا للجميع ويحق لهم استغلاله ، وقد نص تشريع البراءات المصرى على ذلك فى المادة الثالثة ، كما نص تشريع البراءات الفرنسى على الأمر نفسه فى المادة الثامنة . ويقصد بالسرية فى مجال المعلوماتية حصر حركة الرسالة التى تحمل المعلومة فى دائرة محددة ومعلومة من الأشخاص ، فإذا انعدم هذا الحصر تعذر توفير الحماية ، لأن المعلومة غير السرية بمنأى عن أية حيازة ، وهو ما ينطبق على المعلومات التى تعد حقائق معروفة للكافة كزلزال أو فيضان أو درجة حرارة الجو . وتكتسب المعلومة هذه السرية إما لأنها تكشف عن شىء مجهول للغير وهو ما يطلق عليه نظرية الأسرار بطبيعتها ، وإما لأن مصدر المعلومة أراد لها ذلك وهو ما يعبر عنه بنظرية الأسرار المعهودة أو المؤتمنة . وقد تكتسب المعلومة السرية من الأمرين معا كما هو الحال بالنسبة للرقم السرى لبطاقة الانتماء^(١) .

مصدر المعلومة محل برنامج الكمبيوتر المعلوماتى .

ولا تنحصر مصادر برامج المعلوماتية فيما يسمى - Code source وهى عبارة عن قائمة التعليمات والبيانات المكتوبة على شكل برنامج والمصاغة بلغة صالحة للإستخدام على الحاسب الآلى ،

(١) د. عمرو حسيو - المرجع السابق - ص ٣٣ .

تقترب من اللغة الطبيعية^(١) ، وإنما تشمل أيضا المعلومات الإضافية وقائمة البرامج والنماذج المشفرة في الحاسب والملفات التي يحتوى عليها ، ويطلق على ما تقدم Code - objet (كود المضمون) ، وهو ما يسمح بتحويل البرنامج المعد وفقا Code - source إلى لغة الحاسب^(٢) ويسمح Code - source بعرض البرنامج المؤلف والمعد لذلك Compilateur adéquat وترد على مصدر البرنامج المعلوماتى حق الملكية الذى يشكل محلا للحماية القانونية . مع ملاحظة أنه ليس بشرط اجتماع صفتى الحيابة والملكية للبرنامج فى يد شخص واحد، وإنما قد يوجد تمييز بين حائز مصادر البرنامج (Source ces) وبين ملكية البرنامج التفصيلى المعروف logiciel فالحائز للنموذج المعد للبرنامج أو الحائز للدعائم المادية للمصدر قد لا يكون هو المتمتع بالملكية الفكرية أو الذهنية على البرنامج ذاته^(٣)، فوضع المصادر تحت تصرف مستخدم الحاسب ليس من شأنه بالضرورة أن يثبت تنازل المؤلف عن جميع حقوقه على البرنامج المعد^(٤) كما

^(١) CROSE - (H) et SAUNIER (F) ; logiciels : retour aux sources - J - C - P, 1996, Doct, no 3909 .

^(٢) BERTRAND, la protection des logiciels, puf, coll, que sais, je 1994 p. 64 .

^(٣) LAMY- Droit de l'informatique, nos 994 et 995.

^(٤) CA - Montpellier, 2-7-1991, cité in lamy n° 994 « la mise à disposition de l'utilisateur des sources, surtout s'agissant d'un logiciel spécifique n'est pas de nature à et ablier une cession de tous les droits de l'auteur » .

قد يكون هناك فرق بين من يريد معرفة مضمون البرنامج أو محتواه أو الاطلاع عليه وبين المالك له ، فقد لا يثبت للمستخدم سوى حق معرفة المضمون وهو ما يوجد عادة للجمهور على وجه العموم . وقد أشارت إلى ذلك المادة ١٤ من اللائحة التنفيذية للتشريع الصادر في ١٩٩٢/٦/٢٠ في فرنسا المتعلق بالوديعة القانونية^(١) ، كما يثبت حق الاطلاع هذا للإدارة المالية من أجل الرقابة المحاسبية على هذا البرامج . هذا ، بجانب بعض الحالات التي أشار إليها تشريع الملكية الفكرية الفرنسي الصادر في ١٠ مايو سنة ١٩٩٤ وسمح بشأنها بنقل أو تحويل برامج الكمبيوتر المعلوماتية . إذ أن كل تحويل للمصنف ينطوي على ابتكار يجعل من المصنف الأصلي الذي تم تحويله مصنفًا مشتقًا مشمولًا بالحماية.

أما بالنسبة للتحويلات غير المبتكرة والتي يكون الغرض منها مجرد تكيف المصنف الأصلي وفقًا لشروط خاصة وضرورية لاستعمال معين ، فلا تشملها الحماية المقررة للمصنفات المشتقة . كما أن المصنف (برنامج) الكمبيوتر إذا سقط في الملك العام بعد انتهاء مدة الحماية ، فلا قيد على حرية من يقوم بالتحويل في التمسك بكل حقوق المؤلف ، مادام قد توافرت في عمله الجديد شروط

= وقد رفضت محكمة النقض الطعن على هذا الحكم في ١٨/١١/١٩٩٢ . مشار إليه في :

Croze et Saunier, op. cit, n° 20.

L. n° 92 - 546, 20 - 6 1992, j-o 23-6 - 1992 jcp, 1992, ed. G. 111, ^(١) 65554.

المصنف وأهمها الابتكار^(١) وعندما لا يكون مستخدم البرنامج ليس هو مالكة ، فإنه يستمد حقه من عقد يبرم لهذا الغرض يتولى أطرافه تحديد شروط وقواعد هذا الاستخدام وما يتولد عنه من التزامات . وسواء أكان محل العقد هو البرامج النمطية (progiciels) سابقة التجهيز والمعدة للتداول بحيث يستفيد منها عدد كبير من المستخدمين ، أم كان البرامج الخاصة التى يطلبها العميل ويتم إعدادها خصيصا له . وطبقا للهدف المراد من تشغيلها .

^(١) وقد قضت محكمة النقض المصرية بقولها « مما لا نزاع فيه أن قصة « الأرملة الطروب » وهى قصة عالمية سقطت فى الملك العام دار حولها الصراع ونقل منها للكثيرون وسبق عرضها على مسارح مختلفة ، وفى جملة أفلام اجنبية قد اقتبس منها ... ومحور الخلاف فى هذا الصدد هو هل ما قام به (أ) ومن عمل يعتبر فكرة ظهرت فى لون جديد يستأهل الحماية القانونية . وأن اقتباس (ج) للقصة لا يعدو أن يكون سلوا على تلك الفكرة ، لم ما قام به عمل لا صلة له بعمل (أ) - . وحيث أن هذه المحكمة ترى من مطالعة اقتباس الطرفين من القصة موضوع النزاع ، أن أحدا منهما لا يستمتع بحماية حق المؤلف ، إذ لم يأتيا بأية مسورة يظهر اقتباسها فى شكل جديد ، لأنه لا يكفى أن يتم التعبير أو الحوار من ثوب إلى ثوب آخر ، ومن لون غريب إلى لون شرقى كما هو الحال فى هذه الادعوى ، بل يجب أن ينطوى التحويل أو الحوار على فكرة أدبية لا سابقة لها » .

نقض مدنى فى ١٨ فبراير سنة ١٩٦٥ ، مجموعة أحكام النقض ن ١٦ ص ١٨٢ .

المبحث الثانى

الحماية القانونية المباشرة لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية

يبرز دور القانون بشأن هذه الظاهرة الجديدة المتجددة ، ظاهرة الكمبيوتر ، (الحاسب الآلى) فيما يوفره من حماية قانونية لبرامجها بحيث يضمن لها حسن أدائها لدورها فى تسهيل انتقال المعلومات أو الاطلاع عليها . ولا شك فى أن البرامج المعلوماتية تحتاج إلى هذه الحماية أكثر من غيرها من البرامج نظرا لمساسها المباشر بحياة الأشخاص أو نشاط المؤسسات أو بعمل الهيئات . وما يتطلبه ذلك من حفاظ على سرية ما يتداول من معلومات وبعدها عن القرصنة والاعتداءات . ومن هنا كان التفكير فى النظام أو الأسلوب القانونى الذى يوفر هذه الحماية ، وثار التساؤل حول هل نكتفى بنصوص أو تشريعات قائمة يمكن إعمالها بشأن برامج الكمبيوتر ؟ أم أن الأمر يتطلب وضع نظام تشريعى خاص بهذه البرامج يتضمن حماية قانونية دقيقة تتلاءم مع طبيعة ظاهرة الحاسب الآلى التى قد تتميز بخصائص عدة تفردها عن باقى الظواهر التى يحكمها القانون . إذ أنها لا تخضع لثوابت قانونية أو مبادئ فقهية راسخة ، وإنما لأنها متغيرة ومتطورة فإنها تتطلب مرونة ويسر فيما يحكمها من قواعد وأحكام ، وما يجعلها كذلك هو أن الكمبيوتر (الحاسب الآلى) يتعامل مع معلومات بأشكال مختلفة ، يشبه بعضها التعبيرات الأدبية،

كما يماثل بعضها الآخر أجزاء من الآلة^(١) ، وإذا كانت الآلات يمكن أن تكون محلاً لبراءة اختراع ، فهل يمكن أن تكون المعلومات التي تتضمنها برامج الكمبيوتر محلاً لبراءات اختراع ، ويحميها - بالتالى - هذا النظام ؟ أم أن هذه البرامج تشبه المصنفات الأدبية ويكون تشريع حق المؤلف هو خير ما يحكمها ويحميها من تشريعات؟ وقد ظهر فى الفقه - قبل ذلك - اتجاه يرى فى المسؤولية العقدية الناشئة عن الإخلال بعقد استخدام هذه البرامج حماية قانونية فعالة . وعلى ما تقدم ، نجد من الأفضل عرض الاتجاهات المختلفة بشأن توفير الحماية القانونية لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية - لننتهى إلى رأى حول هذا الموضوع. مع ملاحظة أننا سنعرض لموقف التشريعات المختلفة - من هذه الاتجاهات أثناء طرح كل اتجاه على حدة .

(١) الملكية الفكرية وبرامج الحاسبات ، من تأليف برنارد أ. جالر - ترجمة د. محمد حسام محمود لطفى - الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية سنة ١٩٩٨ ص ٢٠ .

المطلب الأول

حماية برامج الكمبيوتر

عن طريق المسؤولية العقدية

تقوم المسؤولية العقدية بمناسبة عقد تم مخالفة التزاماته من فعل أحد طرفيه ، وهو ما يمثل الركن الأول (الشرط) لها ، أى الخطأ ، الذى لا يكفى بذاته لقيام المسؤولية ، بل يستلزم ذلك وجود ضرر نتج عن هذا الخطأ وارتبط به ارتباطا مباشرا . وقد اتجه الفقه منذ ظهور الحاسبات الآلية وبثها لبرامجها إلى المسؤولية العقدية ليجد فيها الحماية القانونية اللازمة لهذه البرامج .. وتتوافر هذه الحماية من خلال بند أو بنود فى العقد الذى يبرم بين منتج البرنامج ومستغل هذا البرنامج ، وبمقتضى هذه البنود يلتزم الأخير باحترام سرية البرنامج وعدم إفشائها أو السماح لأحد من تابعيه أو الغير بالاطلاع عليها وإذاعة محتواها . كما يلتزم مستغل البرامج باتخاذ كافة الوسائل اللازمة لمنع نسخ البرنامج من قبل الغير كما يلتزم هو أو تابعوه بذلك من باب أولى . وذلك كله بهدف منع عمليات القرصنة على برامج الكمبيوتر المعلوماتية التى تحدث غالبا من تابعى المستخدم^(١).

(١) د. محمد حسام لطفى - الحماية القانونية لبرامج الحاسب الإلكتروني - المرجع السابق - ص ٣٩ وأشار إلى حكم لمحكمة باريس الابتدائية فى ٢٧ يونية سنة ١٩٨٤ ، قضت فيه باعتبار قيام بعض العاملين فى شركة مالكة لبرنامج (transnet) بعمل برنامج آخر تحت اسم xnet ، بعد انتهاء عملهم لدى الشركة ، بعد أن ثبت أن له صفات البرنامج الأول ويؤدى وظائفه نفسها ، أخلا بالالتزام بعدم المنافسة غير المشروعة .

ومن خلال هذه البنود العقدية يلزم مستخدم البرنامج . باتخاذ الاحتياطات الكافية لمنع الغير من الاطلاع على البرنامج او التمكن من نسخه او استعماله بغير إذن صريح من المنتج ، ويعد التزامه هذا التزاما بتحقيق نتيجة وليس بمجرد بذل عناية ، إذ لا يكتفى منه بإثبات بذله ما فى وسعه للحفاظ على البرنامج وسريته ، وإنما لابد وأن تتحقق النتيجة وهى عدم الاطلاع أو النسخ فعلا . وإذا حدث إخلال بذلك ، فإن على منتج البرنامج أو مالكه إثبات فقط وجود مصدر الالتزام وحدوث الإخلال ، لينقلب عبء الإثبات - بعد ذلك - على عاتق المستخدم ، إذ عليه التذليل إما على عدم وجود الإخلال بالالتزامات أو التقصير فى تنفيذها وإما وجود القوة القاهرة التى أدت إلى حدوثه .

وإذا نص فى العقد على التزام مستخدم البرنامج بعدم إفشاء أسرارهِ أو السماح لتابعيه بالاطلاع عليها أو معرفتها ، وذلك حتى بعد انتهاء مدة عقد الاستخدام أو العقد الذى يربط بين المستخدم وتابعيه ، فإن الأمر يأخذ صورة عدم المنافسة غير المشروعة والتى لا يتصور وجودها إلا بعد انتهاء العقد . إذ أثناء الأخير إذا حدث إخلال متمثل فى المنافسة غير المشروعة ، فإننا نكون أمام مخالفة للالتزام عقدى يثير المسؤولية العقدية . وينتقيد منتج البرنامج بالقيود التى ترد على شرط عدم المنافسة غير المشروعة أو على الالتزام بالمحافظة على الأسرار بعد انتهاء مدة العقد . من حيث نطاقه ومداه المكانى والزمنى .

وإذا اشترط مستخدم البرنامج في العقد الذي يربطه بعماله أو تابعيه عدم قيام هؤلاء بإفشاء أسرار البرنامج أو الاطلاع عليه أو نسخه أو تسهيل ذلك بالنسبة للغير ، فإن هذا لا يعفيه من المسؤولية تجاه منتج البرنامج ، إذ يظل مسئولاً في مواجهته عن فعل هؤلاء باعتبارهم تابعين له ، وله أن يرجع عليهم بما قد يؤديه إلى المنتج ، حتى ولو لم يكن هناك بند في العقد بذلك ، إذ أن كل عامل يلتزم بعدم إفشاء أسرار عمله ، كالتزام يفرضه القانون بصرف النظر عن إشارة العقد إليه أو إغفاله ذلك^(١) .

THREAR. D. et Bour GEON « dependance ce economique droit ^(١) de la concurrence chaires de droit de l'entreprise, 1987, p.26.

تقدير هذا الاتجاه

ما لبث الفقه أن تحول عن النظر إلى المسؤولية العقدية على أن فيها الحماية الكافية لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية . بعد أن اكتشف عجزها عن ذلك . وقد كانت حججه في ذلك ما يلي :

١ - صعوبة الاعتماد عليها في حماية منتج البرامج في مواجهة المستخدم ، نظر لتعذر إثبات الخطأ ، إذ ليس من السهل إقامة الدليل على الخطأ العقدى بالنسبة للمستخدم أو أحد تابعيه لاتساع دائرتهم ، وبذلك يضع بند الحماية التعاقدى المنتج تحت رحمة عبء الإثبات ، أو سطوة الإهمال أو الحظ العاثر^(١) .

وفي الحقيقة فإن هذه الصعوبة يمكن تلاشيها إذا نظرنا إلى أن التزام مستخدم البرنامج بالحفاظ على سرية وعدم السماح بنسخه أو الاعتداء عليه هو التزام بنتيجة . إذ يقع عبء الإثبات - هنا - على عاتق المدين بالالتزام - وهو المستخدم - ويعفى منه منتج البرنامج الذى يكفيه الادعاء بوجود الإفشاء أو الاعتداء على برنامجه ، لينقلب عبء الإثبات - بعد ذلك - على عاتق المستخدم الذى عليه التخلص من المسؤولية بنفى وجود الإفشاء أو أو الاعفاء الاعتداء .

٢ - كان من أهم ما وجه إلى المسؤولية العقدية من نقد هو نسبية الحماية التى توفرها لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية ، إذ أنها

(١) د. محمد حسام لطفى - الحماية ... المرجع السابق - ص ٤٤ .

تحمى المنتج فى مواجهة مستخدم البرنامج أو تابعيه فقط ولا تمتد إلى الغير الذى يتمكن من الاطلاع على البرنامج أو نسخه أو إذاعة أسرار ه فالغير ليس طرفا فى العقد الموجود بين المنتج والمستخدم ، وليس عليه أى قيد فى استخدام البرنامج أو نسخه لأنه غير خاضع لأحكام وبنود هذا العقد^(١) .

والحقيقة ، أن فى هذا خلطا بين مسئولية الغير عن الاعتداء على البرنامج ومسئولية مستخدم البرنامج عن هذا ، فالأخير يسأل فى مواجهة منتج البرنامج عن إفشاء أسرار البرنامج أو نسخه أو حتى مجرد الاطلاع عليه ولو تم ذلك من شخص من الغير .

فالمستخدم يعد مخلا بالالتزام العقدى فى مواجهة المنتج أيا كان سبب الاخلال أو صورته ، أى سواء أكان الاخلال واقعا من المستخدم أو أحد تابعيه أم من الغير الذين سمح لهم بالتواجد لديه والاطلاع على البرنامج . وبذلك يسأل المستخدم فى مواجهة المنتج عقديا عن إفشاء الغير لأسرار البرنامج باعتبار ذلك خطأ عقديا تمثل فى اهماله فى المحافظة على البرنامج أو التقصير فى رقابة المترددين على المكان الذى يمارس فيه نشاطه . أما عن مسئولية الغير عن الافشاء فهذه مسألة أخرى تخرج عن إطار مسئولية المنتج العقدية عن البرنامج .

^(١) BERTRAND (A) la responsabilité civile decoulant du mauvais fonctionnement d'ordinateur Rev. Expertises, octobre 1989, no 66, p.p, 247 - 249.

٣ - وجهت إلى المسؤولية العقدية انتقادات أخرى منها إضاعتها للوقت والجهد والمال وتسببها فى رفع أثمان البرامج وعرقلتها للتقدم التقنى للبرامج . وإلى غير ذلك من الانتقادات التى نقل فى أهميتها عن سابقتها ، كما أنها يمكن أن توجد فى الاتجاهات الأخرى التى ظهرت بشأن حماية برامج الكمبيوتر المعلوماتية .

والخلاصة : أن الاتجاه نحو توفير الحماية القانونية لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية عن طريق المسؤولية العقدية التى تقوم بسبب مخالفة بنود عقد الاستخدام المتعلقة بضرورة الحفاظ على سرية البرامج وعدم نسخها ، لا يخلو من فائدة ودور ولا يمنع من التفكير فى حماية أكثر فعالية وضمانا ، بمعنى أن البحث عن وسيلة حماية أخرى لا يلغى وجود المسؤولية العقدية التى تقوم مادام أن هناك عقدا بين المنتج والمستخدم للبرنامج . إذ يجد الأخير نفسه وقد خضع لأثر المسؤولية العقدية إذا أخل بالتزاماته الناتجة عن العقد ، فضلا عن خضوعه لأى نظام قانونى آخر وضع فى الاتجاه ذاته وهو توفير الحماية القانونية لبرامج الكمبيوتر .

المطلب الثاني

البحث عن هذه الحماية في ظل قانون براءات الاختراع

اتجه البحث بعد ذلك . إلى مدى اعتبار برامج الكمبيوتر المعلوماتية من الاختراعات الجديدة التي يمكن أن تؤخذ بشأنها براءات اختراع يحميها القانون ؟ وقد تشكلت لجان من قبل المنظمة العالمية للملكية الفكرية ويرمز لها (wipo) بهدف وضع حماية لبرامج الكمبيوتر ، واتجه تفكير هذه اللجان في البداية إلى مدى انطباق نظام براءات الاختراع على هذه البرامج وبالتالي تشملها الحماية المقررة في هذا النظام ، ولم يدم التفكير طويلا إذ سرعان ما استقر الأمر على استبعاد تطبيق هذا النظام على البرامج المعلوماتية . فقد ذهبت الاتفاقية الأوروبية بشأن الاختراعات المبرمة في ميونيخ في ٥ أكتوبر سنة ١٩٧٣ إلى استبعاد اعتبار البرامج المعدة بأسلوب تجميع بيانات من قبيل الاختراعات . بل إن المشرع الوطني في فرنسا والدول الأوروبية الأخرى قد استبعد صراحة حماية برامج الكمبيوتر عن طريق براءات الاختراع ، وإن كان المشرع الفرنسي قد سمح بذلك إذا توافرت شروط خاصة . فالمادة السابعة في فقرتيها الثانية والثالثة من التشريع الصادر في ٢ يناير سنة ١٩٦٨ قد نصت على أن « لا تعتبر اختراعات صناعة البرامج أو سلسلة التعليمات بشأن عمليات الآلة الحاسبة كما أشار التشريع

الصادر في ١٣/٧/١٩٧٨ ، والذي تضمن تعديلات على تشريع ١٩٦٨ ، إلى أنه لا تعتبر اختراعات الخطط والأسس التي تقدم عليها طرق ممارسة الأنشطة العقلية أو الذهنية . ولا برامج الكمبيوتر^(١) كما ذهب القضاء الفرنسي أيضا إلى استبعاد هذه البرامج من نطاق الحماية المقررة لبراءات الاختراع^(٢) وإن كان بعض الفقه الفرنسي قد انتقد هذا الموقف مشيرا إلى إمكانية الاستفادة من حماية البراءات بالنسبة لبرامج الكمبيوتر^(٣) ويشير البعض الآخر إلى إمكانية قبول برامج الكمبيوتر على أنها اختراعات غير مباشرة ، وذلك نظرا لصعوبة الاعتراف بها كاختراعات مباشرة وحمايتها بهذا الشكل ، فإذا قدمت البرامج على أنها جزء من اختراع أو عنصر فيه ، فلا يمكن في هذه الحالة حرمانها من براءات الاختراع^(٤) .

V. ART, L.611-10 - 2, loi no 78-742, du 13-7-1978, J.o 3^(١) janvier.

وانظر في ذلك :

MEMENTO - GUIDE Alan Bensoussan, l'informatique et le droit, tome II, HERMES, 1994, 1995, p. 742.

tr - corr - de nanterre, 29-1-1984, Gaz- pal, 1985, 1, 63. ^(٢)

J- P - MARTAIN : la protection. des logiciels informatiques, ^(٣) droit d'auteur ou brevet d'invention", JCP, ED - E, Etude, No 15752.

LINANT de BELLEFONDS et HOLLANDEL (A): Droit de l'nfor- ^(٤) matique, 1^{er} ed, 1984, p. 46.

وقد كان استبعاد برامج الكمبيوتر من أن تشملها حماية براءات الاختراع ، يرجع إلى عدم تمتع هذه البرامج بأى طابع صناعى وهو شرط لازم للقول بوجود اختراع وحصوله على البراءة ، فضلا عن صعوبة التحقق من جدة البرنامج أو ابتكاره لتقدير مدى استحقاقه للبراءة . ويستنتج من هذا ، أنه إذا أمكن استغلال برنامج الكمبيوتر فى نشاط صناعى ، كأن أدخل طريقة جديدة للاستغلال أو توصل إلى وسيلة صناعية جديدة أو تطبيق جديد لوسيلة موجودة ، وأمكن - فى الوقت ذاته - التحقق من جدة البرنامج وابتكاره ، فلا مانع هنا من شمول هذا البرنامج بالحماية المقررة لبراءات الاختراع ، وقد أقر المشرع الفرنسى ذلك فى تعديل يوليو ١٩٧٨ عندما نص فى المادة L. 611-10-3 على أن المادة الثانية السابقة - المتعلقة باستبعاد برامج الكمبيوتر من نطاق براءات الاختراع - لا تستبعد طلبات الاختراع بشأن العناصر المذكورة فيها إلا إذا تعلق طلب الاختراع بأحد هذه العناصر ذاتها . ومعنى ذلك أن طلب البراءة إذا انصب على البرنامج نفسه فإن مصيره هو الرفض ، أما إذا كان محل الطلب هو طريقة صناعية معينة (procédé) تساعد فى عمل البرنامج ، فلا مجال هنا لاستبعادها . ومن باب أولى إذا انصب الطلب على الجهاز نفسه كآلة . وقد ذهبت محكمة استئناف باريس إلى أن الطريقة التقنية لا تحرم من البراءة إذا قامت فى مرحلة أو عدة مراحل على برنامج الكمبيوتر . لأن القول بالحرمان سيؤدى

إلى استبعاد معظم الاختراعات المهمة والحديثة الضرورية لعمل برنامج الكمبيوتر ، من نطاق حماية البراءات ، وهو ما يؤدي إلى نتائج خطيرة من الناحية العملية^(١) .

وعلى المستوى الأوروبي ، فقد أشارت المادة ٢/٥٢ من الاتفاقية الأوروبية بشأن براءات الاختراع إلى أن البراءة لا تستبعد بالنسبة لبرامج الكمبيوتر إلا إذا لم يتعلق طلب البراءة إلا بالبرنامج ذاته وباعتباره كذلك . كما أصدرت غرفة المراجعة الفنية (OEB) قرارا في مارس ١٩٨٥ أوضح فيه أن الطلب المقدم بشأن طريقة فنية ثابتة وسابقة على عمل برنامج الكمبيوتر ، لا يمكن اعتباره كما لو كان متعلقا ببرنامج الكمبيوتر ذاته ، لأن أعمال البرنامج هو الذي يحدد نجاح مراحل الطريقة ذاتها محل البحث ، ونتيجة لذلك ، فإن هذا الطلب مقبول وفقا للمادة ٢/٥٢ من الاتفاقية الأوروبية بشأن البراءات^(٢) وقد أصدرت الغرفة ذاتها قرارات متعددة تسيّر في الاتجاه ذاته بشأن موضوعات أخرى^(٣) وفي الولايات المتحدة الأمريكية ، شهدت حماية برامج الكمبيوتر عن طريق براءات

cou. D'app - paris, 15-6-1981, Gaz-pal, 1982, 11, 368, et ^(١) note philippe le tourneau .

Office Européen des brevets, Chambre de recours technique, ^(٢) affaire Vicom, 15-7-1986, jcp, E9 avril, 1987, p, 15.

J-M. Mousseron, et M. Vivant, note sous le decision du 15-7- ^(٣) 1986, jcp, ed. E, 1989, 11, 14916, et. M. Vivant et. A. Lucas, jcp, 1988, ed-E- Chronique d'actualité, droit de l'informa-tique, No, 15297 .

الاختراع تزايد ملحوظا . وقد صدر الحكم الأول في هذا المعنى من المحكمة العليا في قضية Dimond - V - Diehr عندما اتجهت إلى أن الاختراع لا يمكن رفض حمايته عن طريق براءة الاختراع بحجة أنه يستخدم برنامج كمبيوتر ، ثم توالى بعد ذلك الأحكام القضائية على طريق التوسع في منح حماية براءات الاختراع لبرامج الكمبيوتر ^(١) .

أما عن موقف المشرع المصرى ، فلم يشر إلى مدى شمول الحماية القانونية الخاصة ببراءات الاختراع لبرامج الكمبيوتر ، وقد ذهب بعض الفقه إلى إمكانية ذلك فى بعض الحالات ومنها إمكانية منح البراءة عن وسيلة صناعية جديدة ومبتكرة ولو قامت فى إحدى مراحلها على برنامج للحاسب الالكترونى ^(٢) .

^(١) انظر فى ذلك :

MEMENTO – Guide, Alain Bensoussan – op. cit, p. 744.

^(٢) د . محمد حسام محمود لطفى - الحماية القانونية - المرجع السابق - ص ٦٦ .

تقدير هذا الاتجاه

نرى أن هذا الاتجاه لا يقدم كثيرا بشأن حماية برامج الكمبيوتر المعلوماتية من الناحية المدنية وإن كان يوفر لها حماية جنائية من خلال العقوبات التي يمكن أن يتضمنها للجرائم التي تقع على البراءة. وتفسير ذلك ، أن الرجوع إلى نصوص التشريع المصري بشأن براءات الاختراع رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩^(١) يكشف عن وجود نص واحد يتعلق بالحماية الجنائية وهو المادة ٤٨ التي تنص على أن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على ثلثمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين :

١ - كل من قلد موضوع اختراع منحت عنه براءة وفقا لهذا القانون .

٢ - كل من قلد موضوع رسم أو نموذج صناعي تم تسجيله وفقا لهذا القانون .

٣ - كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو استورد من الخارج أو حاز بقصد الاتجار منتجات مقلدة أو مواد عليها رسم أو نموذج صناعي مقلد مع علمه بذلك متى كان الاختراع أو الرسم أو النموذج مسجلا في مصر .

^(١) منشور في الوقائع المصرية في ٢٥ أغسطس ١٩٤٩ العدد ١١٣ ، انظر في هذا التشريع وغيرها من التشريعات المتعلقة ببراءة الاختراع في مصر والدول العربية - د. سينوت حليم دوس ، تشريعات براءات الاختراع في مصر والدول العربية - منشأة المعارف ١٩٨٨ ، ص ٢١ وما بعدها .

٤ - كل من وضع بغير حق على المنتجات أو الاعلانات أو العلامات التجارية أو أدوات التعبئة أو غير ذلك بيانات تؤدي إلى الاعتقاد بحصوله على براءة اختراع أو بتسجيله رسماً أو نموذجاً صناعياً .

ثم أشارت المادة ٤٩ (المعدلة بالتشريع رقم ٦٥٠ لسنة ١٩٥٥) إلى عدة إجراءات تحفظية يجوز لصاحب البراءة المعتدى عليه اتخاذها . ونصت المادة ٥١ من التشريع ذاته على أن تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون هي والجرائم المنصوص عليها في القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وفي القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ^(١) الخاص بقمع الغش والتدليس جرائم متماثلة في العود .

وبذلك يلاحظ أن تشريع براءات الاختراع لم يتضمن لا من قريب ولا من بعيد الحماية المدنية للبراءات وبذلك تنعدم فائدته بالنسبة للحماية المدنية لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية .

هذا ، ويلاحظ أن مصر قد انضمت إلى أكثر من اتفاقية بشأن براءات الاختراع ، كان أولها اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية في ١٨٨٣ واستكملت في مدريد ١٨٩١ ، وعدلت أكثر من مرة كان آخرها في استكهولم ١٩٦٧ ، وقد انضمت إليها مصر في ١٩٥١ . ثم اتفاقية التعاون بشأن البراءات التي أبرمت في واشنطن عام

(١) المعدل بالقانون رقم ٢٨١ لسنة ١٩٩٤ .

١٩٧٠ وعدلت في عامي ١٩٧٩ ، ١٩٨٤ ، ثم اتفاقية ستراسبورج بشأن التصنيف الدولي للبراءات في ١٩٧١ ثم عدلت في ١٩٩٥ وكانت مصر هي الدولة العربية الوحيدة التي انضمت لهذه الاتفاقية في ١٩٧٥ ، ثم اتفاقية بودابست بشأن الاعتراف بإيداع الكائنات الدقيقة في مجال البراءات في سنة ١٩٧٧ وعدلت سنة ١٩٨٠ وأخيرا ، انضمت مصر إلى الاتفاقية المنشئة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية الموقعة في مراكش بالمملكة المغربية في ١٥ أبريل ١٩٩٤ ، وصدر القرار الجمهوري رقم ٥٧ لسنة ١٩٩٥ بالموافقة على انضمام مصر لهذه المنظمة ، والاتفاقات التي تضمنتها ، ومن بينها ، اتفاقية trips^(١) وبتصديق مجلس الشعب على هذه الاتفاقية أصبحت تشريعا من التشريعات الوطنية^(٢) .

(١) وهي تسمية مختصرة للكلمات :

General agreement on tariffs and trade.

(٢) انظر في ذلك . د. فوزى عبد القادر الرفاعي ، براءات الاختراع آلية لحماية الابتكارات ، وناقذة لتنمية التكنولوجيا ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر حماية حقوق الملكية الفكرية في إطار القانون (مشروع) الجديد ، الواقع والمستقبل المنعقد في ١٨ أكتوبر سنة ٢٠٠٠ .
يشير اتون الجزيرة - من جانب مصر للتكنولوجيا والمعلومات (EGYFIT) .

المطلب الثالث

البحث عن الحماية

فى ظل قانون حق المؤلف

إزاء عدم اقتناع الغالبية من الفقه والقضاء بمدى كفاية تشريع براءات الاختراع لتوفير الحماية اللازمة لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية ، كان الإتجاه صوب تشريعات حق المؤلف للبحث فيها عن هذه الحماية^(١) .

وفى فرنسا اعترف تشريع ٣ يوليو ١٩٨٥ بإمكانية تطبيق قانون حق المؤلف على برامج الكمبيوتر ، ويشير الفقه الفرنسى^(٢) إلى أن القضاء هناك كان يقبل مد الحماية المقررة لحق المؤلف على هذه البرامج ، ومن ذلك حكم محكمة استئناف باريس فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٨٢ الذى قرر « أن إعداد برنامج لعرضه على الكمبيوتر هو بمثابة مصنف أصلى ، إذ أن معدى هذا البرنامج قد اجتهدوا فى اختيار وسيلة لعرض هذا البرنامج من بين الوسائل المختلفة .

وبذلك يكون عملهم هذا قد انطوى على مجهود أظهر شخصيتهم^(٣) . غير أن هذا لا يمنع من رفض بعض المحاكم تطبيق

^(١) Mollet - Vieville, la protection du logiciel entre la voie du brevet et celle du droit d'auteur, in informatique et droit en europe colloque organisé par la faculté de droit - Bruxelles les 14-15-16, juin 1984, p. 211 .

^(٢) Claude Colombet, propriété littéraire et artistique et droits voisins, 9^{er} édition , 1999, p. 87.

^(٣) Paris, 4^e ch, 2 nov. 1982, R.I.D.A janv. 1983, p. 148 .

حق المؤلف على برامج الكمبيوتر بحجة غياب الطابع الجمالي عن البرنامج ، *Le caractere esthetique* ، إذ أن جمالية المصنف من حيث الفكر والمضمون أمر جوهري . ولذلك يرى هذا الاتجاه القضائي^(١) ومعه بعض الفقه^(٢) عدم استحقاق برامج الكمبيوتر للحماية المقررة في تشريعات حق المؤلف لانتفاء الطابع الجمالي عنها .

وعموما ، فقد أشارت المادة ٩/١١٣ من قانون الملكية الفكرية الفرنسي الصادر في ٣ يوليو ١٩٨٥ إلى أن البرنامج الموضوع من قبل عامل أو أكثر أثناء أداء عملهم ، يثبت لرب العمل كل حقوق المؤلف على هذا البرنامج » . وقد ذكرت المادة البرامج المعدة من العمال باعتبارها الحالات الغالبة . وقد أكدت محكمة النقض الفرنسية على الطابع الابتكاري لبرامج الحاسب الآلي من خلال ثلاثة أحكام صادرة عن الجمعية العمومية للمحكمة في مارس ١٩٨٦^(٣) وقد سايرها بعد ذلك معظم محاكم الموضوع . التي أكدت على أن برنامج الكمبيوتر يعد مصنفًا مبتكرًا ، إذ يحتوي على اختيار

^(١) TRIB-CORR- Nanterre, (15^ech) 29 - 6 - 1984, R-I-D-A 29 - JUIN 1984, P. 183; Paris, 4-6-1984, D, 1985, I-R, 311, obs. colombet .

^(٢) PLAISANT, la protection du logiciel par le droit d' auteur, Gaz-pal, 1985, Doc, 348; vivant, la propriété intellectuelle, J.C. p. 1984, doc- 1, 3169.

Cass - Civ - Ass - plen, 7 mars 1986, D, 1986, 405.

^(٣)

لوسيلة من بين الوسائل المطروحة لمعالجة المشكلة المثارة ، كما يتميز البرنامج بأسلوب خاص يميزه عن غيره . ويعد هذا الأسلوب ثمرة جهد فكري شخصي ينسب إلى القائم به (المنتج) . مما يجعل من الصعب على الغير إعادة وصف هذا البرنامج بالشكل ذاته وبالطريقة ذاتها وللوصول إلى النتيجة التي توصل إليها المبرمج^(١).

كما استقر رأى معظم الفقه الفرنسي على القول بأن هناك طابعا ابتكاريا يتصف به برنامج الكمبيوتر ، ودلوا على ذلك بأنه لا يمكن لاثنتين متخصصين من الناحية الفنية أن يصلوا إلى هدف واحد باتباع نفس وسائل الشرح أو العرض^(٢) . كما رأى بعض الفقه أن حماية برامج الكمبيوتر عن طريق حق المؤلف هو النظام الأكثر فعالية لأنه يستخدم الأنظمة القانونية بشأن حقوق المؤلف والموجودة فى معظم دول العالم . كما يضمن حق المؤلف الحماية الكافية لبرامج الكمبيوتر عن طريق تجريم نسخ البرنامج ، وهى وسيلة تبدو مقنعة لغالبية ممتهى هذه البرامج^(٣).

^(١) Paris, 5 - 6 . 1984, D, 1988, S.C 204; 29- 10 - 1987, J. C. P. 1989, 1, 3376; Grenoble, 19 - 9 - 1989, R-T-D. Comm- 1990, 387, obs. Francon.

^(٢) Claude Colombet, propriété ... op. cit, p. 93.

^(٣) MOLLET - VIEVIELLE, la protection du logiciel, op - cit, p.214.

ثم جاء تشريع ١١ مايو سنة ١٩٩٤^(١) ونص صراحة في المادة الأولى منه على أن يعد من المصنفات الأدبية برامج الكمبيوتر، ووسعت المادة الثانية من نطاق البرامج المحمية بحق المؤلف إذ لم تقصرها على ما يتوصل إليه العامل أثناء أداء عمله ، بل أضافت إلى ذلك البرامج التي يتوصل لها العمال بناء على تعليمات من رب العمل بمعنى أن البرامج التي يتوصل إليها العامل عرضا أثناء أداء عمله تعد مصنفات يحميها حق المؤلف ، وبالإضافة إلى ذلك ، فإن لرب العمل أن يخصص مجموعة من العمال للتوصل إلى برامج كمبيوتر ، فإذا تم ذلك ، فإن هذه البرامج تعد أيضا مصنفات وتشملها الحماية ، بل إن المشرع الفرنسي وإمعانا منه في حماية برامج الكمبيوتر المعلوماتية ، قد أصدر تشريعا في ١٩٩٨ برقم ٩٨ - ٥٣٦ بشأن حماية قواعد البيانات وإدراجها ضمن المصنفات التي يحميها تشريع حق المؤلف^(٢). وقد حمل هذا التشريع الجديد تعديلات على التشريع السابق ، إذ نصت المادة الأولى منه على تعديل المادة ٣/١١٢ من تشريع الملكية الفكرية لإضافة قواعد البيانات التي تعنى مجموع المصنفات أو البيانات أو العناصر الأخرى المستقلة والموضوعة بطريقة تلقائية يمكن استقبالها بالوسائل الكهربائية أو بآية وسيلة أخرى ، كما عدلت

(١) V. code. de la propriété intellectuelle, Dalloz 1997, art, 112 - 2.

(٢) loi- no 98-536 - jo 2 juill, 1998, 10075, D, 1998, LEG. P.247 .

المادة الثالثة من التشريع الجديد المادة ٥/١٢٢ من القديم وأضافت إليها عبارة ، وأيضا نسخ أو إعادة عرض قاعدة بيانات فنية . ثم بين الباب الثانى من التشريع الأحكام المتعلقة بحقوق مؤلفى قواعد البيانات وأيضا بنطاق الحماية المقررة لهذه القواعد والجزاءات المقررة فى حالة الاعتداء عليها ، وقد ذهبت محكمة باريس إلى أن دليل التليفونات السنوى الذى تصدره شركة الاتصالات الفرنسية يعد قاعدة بيانات ويحميه تشريع ١٩٩٨ ، إذ أن الشركة المنتجة قد أنفقت أموالا فى إعداد هذا الدليل بغرض استغلاله ماليا بعد ذلك ، مما يعطيها الحق فى منع أى اعتداء عليه والاحتفاظ لها بالحق فى المطالبة بالتعويض إذا حدث ذلك ^(١).

ويلحظ فى هذا الشأن أن اختلافا ظهر فى الفقه بصدد مدى اعتبار قواعد البيانات من الأعمال التى تحتوى على ابتكار يحميه حق المؤلف ، حيث ذهب بعضه إلى أن قاعدة البيانات الهندسية أو الانشائية هى فقط التى يمكن أن يحميها حق المؤلف ^(٢) ورأى البعض الآخر أن قاعدة البيانات ما هى إلا نوع من التجميع الذى يكون من الصعب وصفه بالابتكارية ، وينتهى إلى أن قاعدة البيانات هى

^(١) tr- comm, de Paris, 18-6-1999, D, 2000, jurus - comm., p. 105.

^(٢) VIVANT, Recueils, banques, de donnees compilations, collecti-ons, L'introuvable notion ? D, 1995, chron, p. 197, no.9.

موضوع شاذ وغريب من وجهة نظر حق المؤلف^(١) ، ويذهب القضاء إلى أن قواعد البيانات لا تتصف بطابع الابتكار إلا إذا كانت المعلومات التى تتضمنها غير معلومة للجمهور وأن تحتوى القاعدة على خطة وشكل وهيكلا ولغة ويتعين أخيرا ، أن يظهر مؤلف القاعدة مجهودا شخصيا بحيث يضمن القاعدة نتائج مبتكرة لم يتوصل إليها أحد قبله^(٢) .

وقد قضى تشريع ١٩٩٨ على هذا الخلاف عندما تبنى الاتجاه إلى اعتبار قواعد البيانات من المصنفات التى يحميها حق المؤلف .

وبناء على الاستقرار التشريعى وشبه الفقهى الفرنسى على شمول برامج الكمبيوتر بالحماية المقررة فى تشريعات حق المؤلف ، فإن نطاق هذه الحماية يتحدد وفقا للمبادئ الأساسية الموجودة والمقررة للملكية الفكرية والصناعية ، بحيث تشمل حماية شكل البرنامج ضد محاولة إعادة تقديمه أو طرحه بدون تصريح مسبق ويحظر إعادة طرح قائمة التعليمات والاختيارات أو المستندات المتعلقة بالبرنامج، وقد قضى فى ذلك بأن « إعادة عرض رسم أو

^(١) EDELMAN (B) les bases de données ou le triomphe des droits voisins, D, 2000, chaires de droit des affaires, chron, p.89.

^(٢) Cass . Ass. Plen, 7-3- 1986, jcp, 1986, II no 20631, note Mousseron, cou- d'app. Paris, 4-6-1997 D, 1998, jur, p. 181, note E delman.

علامة (vichy) عن طريق الغير على شبكة الأنترنت ، يعطى الحق فى رفع دعوى مستعجلة طبقا للمادة ٦/٧١٦ من قانون الملكية الفكرية^(١) ويعد إعادة إنتاج أو عرض ، الصور المقلدة أو الاقتباسات أو التغيرات القائمة على شكل تحليل تفصيلي للبرنامج الأصلي

وتثبت لصاحب برنامج الكمبيوتر (المنتج) الحقوق ذاتها التى يتمتع بها المؤلف على مصنفه سواءا كانت أدبية مثل حق الطرح أو العرض وحق السحب أو التعديل أم كانت حقوقا مالية ، كالحق فى استغلال البرنامج على نحو يعود عليه بعائد مادي ، كأن يقوم بطرح البرنامج مباشرة على الجمهور بأى وسيلة شفوية كانت أم كتابية مادامت تتلاءم مع برنامج الكمبيوتر . ويخضع طرح البرنامج على الكمبيوتر للشروط ذاتها التى تحكم عرض فيلم على شاشة للجمهور . كما أن للمنتج (صاحب البرنامج) الحق فى طرح برنامجيه بطريق غير مباشر وذلك بعمل نسخ منه تكون فى متناول الجمهور .

tr - Gr Inst - NANTERRE, 16 - 9 - 1999 D, 1999, actu - juris,^(١)
p. 81.

انظر أيضا :

tr. Gr- Inst - Paris, 10 - 6 - 1997, J.C.P, 1997, 22974.
et Cass - Civ. 29 - 6 - 1999, D, 2000; J.P. 185 .

وانظر بشأن الاعلان والتسويق عبر الانترنت :

lolivier (M) les lignes directrices revisées de la chambre de
commerce internationale en matière de publicité et de
marketing sur internet, Gaz - pal, 23 jeudi, 1999, p. 7.

كما يمكن للمنتج أن يتنازل عن حقوق الاستغلال المادى لبرنامجهِ إلى الغير . بشرط أن يثبت الأخير هذا التنازل الذى يعد بمثابة تصريح له باستخدام البرنامج ، وإلا عد معتديا على حق المنتج الذى يحميه تشريع حق المؤلف . ويحكم هذا التنازل عقد الاستغلال المبرم بين الطرفين أيا كان تكييفه ، ويحدد هذا العقد نطاق التنازل ومضمونه ، إذ قد يتنازل منتج البرنامج عن جميع حقوق المؤلف على برنامجهِ وقد يشترط فى العقد عدة اشتراطات يتعين على مستغل البرنامج مراعاتها ، كأن يشترط عليه قصر عرض البرنامج أو استغلاله فى الداخل فقط دون الخارج أو عدم استغلاله إلا على نحو معين يتم الاتفاق عليه ، ويعد العقد الذى يتنازل بمقتضاه منتج البرنامج (المؤلف) عن حقوقه المالية على البرنامج صحيحا ولا غبار عليه ، وإن كان يتعين مراعاة ما نصت عليه المادة ٣٧ من تشريع حق المؤلف ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل فى ١٩٩٢ بالتشريع رقم ٣٨ من أن يشترط لتمام التصرف أن يكون مكتوبا وأن يحدد فيه صراحة وبالتفصيل كل حق على حدة يكون محل التصرف ، مع بيان مداه والغرض منه ، ومدة الاستغلال ومكانه ، وعلى المؤلف أن يمتنع عن أى عمل من شأنه تعطيل استعمال الحق المتصرف فيه ، ولا ينطبق على عقد التنازل عن استغلال البرنامج ماليا ، المادة ٤٠ من التشريع ذاته التى تنص على أن يعتبر باطلا تصرف المؤلف فى مجموعة إنتاجه الفكرى

المستقبل، إذ أنها تنطبق على التنازل عن الانتاج المستقبلي^(١) وليس على الانتاج الحالى الذى يبرم العقد بشأنه .

ويثار التساؤل هنا حول إمكانية نسخ صورة من البرنامج للاستعمال الشخصى ؟ فمن المعروف أن تشريعات حق المؤلف لم تجرم أخذ صور من المصنفات إذا كانت بغرض الاستعمال الشخصى وغير مخصصة للاستعمال الجماعى^(٢) . ونرى أن الأمر ذاته ينطبق على برامج الكمبيوتر ، ويتحرر الشخص من الحصول على إذن المنتج (مؤلف البرنامج) عند الرغبة فى نسخ صورة من البرنامج ، إذا كانت بغرض الاستعمال الشخصى أو حتى العائلى ، على أساس أن عرض البرنامج على العائلة لا يعد عرضا للجمهور بالمعنى المحدد قانونا^(٣) وإن كان بعض الفقه قد اعترض على استثناء نسخ البرنامج للاستعمال العائلى ، بحجة أن ذلك ، يبيح لكل أستاذ عمل نسخة من البرنامج لتلميذه ، ولكل شركة عمل نسخة لكل

^(١) ويلاحظ أن المادة ٤/١٣٢ من قانون حق المؤلف الفرنسى تبيح هذا التنازل لمدة خمس سنوات وفى حدود خمسة اعمال : انظر :

Con - d'app - Paris, 6 - 9 - 1999, D, 1999, actu - juris, p. 35 ob. Signé, J - F .

^(٢) المادة ٢ من القانون المصرى والمادة ٢/٤١ من القانون الفرنسى . كما لا يعد النسخ للاستعمال الشخصى انتهاكا لقانون حق المؤلف وفقا للفقه الأمريكى : انظر فى ذلك : حقوق المؤلف ، من تأليف : بول جولد ن شتاين ، ترجمة : د. محمد حسام لطفى ، سليمان قناوى ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية سنة ١٩٩٩ ، ص ١١١ .

^(٣) note edelman sous , Tr. Gr - Inst Paris, 10-6 1997, D, 1998, j, p. 621.

فرع من فروعها ، ولكل خبير حسابي أن ينقل نسخة من برامجه الحاسوبية التي يستخدمها لكل عميل من عملائه^(١) ونرى أن هذا الاعتراض يمكن تلاشيهِ إذا حددنا المعنى المقصود بالعائلة ، إذ يجب حصرها في الوالدين والأبناء فقط دون أولئك المترددين حتى ولو كانت هناك صلات قرابة ، ولذلك قضى بعدم تمتع بيوت الأطفال (الحضانات) بالاستثناء^(٢) أو الرابطة أو الجمعية حيث يدخل الناس ويخرجون بحرية^(٣) .

وعلى المستوى العالمي ، ففي الدورة العشرين من اجتماعات الأجهزة الرئاسية للمنظمة العالمية للملكية الذهنية *wipo*^(٤) التي انعقدت في سبتمبر - أكتوبر ١٩٧٩ ، تشكلت لجنة خبراء لدراسة إمكانية إضافة بروتوكول إلى اتفاقية برن تختص بحماية المصنفات الفنية والأدبية ، واجتمعت هذه اللجنة أكثر من مرة وصاغت مشروع اتفاق تضمن أحكاما تتعلق ببرامج الكمبيوتر ومصنفاته وقواعد البيانات وأنظمة الذكاء الاصطناعي ، وقد اجتمعت أكثر من ثلاثين دولة أعضاء في اتحاد باريس - برن - لدراسة الطرق المختلفة لتقوية التعاون الدولي بشأن الحماية القانونية لبرامج الكمبيوتر ، وفي مارس ١٩٨١ أرسل السكرتير العام لمنظمة

^(١) د. محمد حسام لطفى - الحماية - المرجع السابق - ص ١٣٥ .

^(٢) C A Grenoble , 28 - 2 - 1968, cité par Edelman, note précité - p, 624 .

^(٣) Cass - civ ere, 14-6-1972. D. 1972. Juris, p. 659.

^(٤) Intellectual property organisation.

OMPI^(١) إلى الحكومات والمنظمات المعنية - دعوة إلى البحث في كيفية حماية برامج الكمبيوتر ، وقد استقر أغلب الرأي على أن معاهدة برن تحمي برامج الكمبيوتر باعتبارها مصنفات أدبية . وهي المؤرخة في ٩ سبتمبر سنة ١٨٨٦ ، والمكملة بباريس في ٤ مايو سنة ١٨٩٦ والمعدلة ببرلين في ١٣ نوفمبر سنة ١٩٠٨ والمكملة ببرن في ٢٠ مارس ١٩١٤ ، والمعدلة بروما في ٢ يونيو ١٩٢٨ ، وبروكسل في ٢٦ يونيو ١٩٤٨ واستكهولم في ١٤ يوليو ١٩٦٧ ، وباريس في ٢٤ يوليو لسنة ١٩٧١^(٢) ، وقد أشارت المادة الثالثة من الاتفاقية في فقرتها الأولى إلى قائمة على سبيل المثال للمصنفات الأدبية والفنية ويندرج تحت تعريف هذه المصنفات كل إنتاج علمي مما يشمل برامج الكمبيوتر . كما تحمي الفقرة الثالثة من المادة ذاتها التغييرات أو الاقتباسات أو أي شكل آخر من أشكال التجديد للمصنف . كما تقصر المادة التاسعة من الاتفاق الأذن بذلك على المؤلف (أو منتج البرنامج)^(٣) ولم تمنع هذه الاتفاقية من الرغبة في إبرام اتفاقية جديدة تعنى بحماية برامج الكمبيوتر، وهو ما دفع المكتب الدولي التابع لـ OMPi بأن يعهد إلى لجنة الخبراء بالعمل

^(١) Organisation mondiale de la propriété industrielle.

^(٢) وقد انضمت مصر إلى هذه المعاهدة بالقرار الجمهوري رقم ٥٩١ لسنة ١٩٧٦ ، والذي أصبحت بمقتضاه وثيقة بارس الصادرة في ١٩٧١ جزء ١ من القانون المصري .

^(٣) Orban (P) la protection du logiciel dans le cadre international, in, informatique et droit en europe , colloque organisé par faculté de droit - Bruxelles, les, 14-15-16, juin, 1984, p.217.

على صياغة مشروع معاهدة حول حماية برامج الكمبيوتر ، وفعلا تم وضع مشروع يتكون من ١٣ مادة ، تختص المواد الست الأولى منها بتعريف برامج الكمبيوتر ومالك هذه البرامج وحقوقه عليها وحماية هذه البرامج ومدة حمايتها غير أن هذه الوثيقة ظلت اختيارية للدول الأعضاء . وظل عدد كبير من ممثلي الدول والمنظمات الحكومية على رأيهم في أن معاهدة برن تحمي برامج الكمبيوتر باعتبارها مصنفات أدبية^(١) ، كما أقرت هذا التشريعات الوطنية للكثير من الدول . كما تبنتها المجموعة الأوروبية بجانب اتفاقية ميونيخ حول براءات الاختراعات الأوروبية^(٢) .

اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في إطار دورة الجات (TRIPS)

لم تقتنع الدول بالحماية التي قررتها الاتفاقيات السابقة سواء العالمية منها أو الاقليمية أو الثنائية ، وحاولت الدول المتقدمة على وجه الخصوص البحث عن حماية أكثر في مجالات الملكية الفكرية باعتبارها المصدّر الأول في هذه المجالات ، وانصبت هذه المحاولة في مفاوضات دورة أوروغواي . وقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المفاوضات منهجا يتمثل في التفاوض الثنائي مع الدول على حدة واستخدام وسائل تهديدية وعقابية للضغط على الدول المتفاوضة للموافقة على ما تريده من حماية فعالة لحقوق الملكية

(١) د. إبراهيم أحمد إبراهيم - الجات والحماية الدولية - المرجع السابق - ص ٥٢ .

(٢) Orban (P) la protection du logiciel ... op. cit, p. 232.

الفكرية بما فيها برامج الكمبيوتر، باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الرائدة فى إنتاج وتصدير هذه البرامج . واستقر الأمر على ضرورة حماية برامج الكمبيوتر بحسبانها مصنفاً أدبية وفقاً لاتفاقيتي برن وباريس ، وقد أسفرت المفاوضات عن إنشاء منظمة التجارة العالمية WTO وصدر الشكل النهائى لنتائج دورة أورجواى فى ١٥ أبريل سنة ١٩٩٤ بعد اجتماع وزراء التجارة فى العالم فى مراكش بالمغرب وتضمن ملحق C - I منها اتفاقية التجارة المرتبطة بجوانب حقوق الملكية الفكرية ، وقد وقعت ١١٨ دولة على هذه الاتفاقية من بينها مصر وأشارت المادة ١/٢٧ من الاتفاقية إلى أن الحماية تتاح لأى اختراع سواء أكان فى صورة منتج أم عملية تصنيعية فى مجالات التكنولوجيا ، كما أشارت الاتفاقية إلى تمتع برامج الحاسب الآلى بالحماية سواء أكانت بلغة المصدر SOURCE أم بلغة الآلة على اعتبار أنها أعمال أدبية . وقد بدأ التوقيع على اتفاقيات الجات اعتباراً من يناير سنة ١٩٩٥^(١) .

ويلاحظ أن الاتفاقية تسمح بفترة انتقالية للدول النامية تصل إلى خمسة أعوام للالتزام بنصوصها ، بالإضافة إلى فترة أخرى تصل إلى خمسة أعوام إضافية بالنسبة لبعض المنتجات ومنها المنتجات الدوائية والزراعية^(٢) وقد دخلت الاتفاقية فى حيز التنفيذ

(١) د. إبراهيم أحمد إبراهيم - المرجع السابق - ص ٥٣ .

(٢) انظر فى أثر الاتفاقية على قطاع الصناعات الدوائية ، ياسر محمد جاد الله محمود ، اتفاقية حقوق الملكية الفكرية فى إطار دورة أورجواى وتأثيرها على قطاع الصناعات الدوائية فى مصر - رسالة ماجستير ، من كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان =

فى ٢٠٠٠/١/١ . على أن يبدأ العمل بها فى ٢٠٠٥/١/١ بالنسبة
للمنتجات الزراعية والدوائية .

حماية حقوق المؤلف فى الدول العربية :

أما عن المستوى العربى ، نجد أن مجلس جامعة الدول العربية
قد وافق على المعاهدة الثقافية فى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٤٥ التى تنص
فى مادتها الثامنة على أن « يتعهد دول الجامعة العربية بأن تضع
كل منها تشريعا لحماية الملكية الأدبية والعلمية والفنية لما ينشر فى
كل دولة من دول الجامعة العربية ؛ وقد وضعت اللجنة القانونية
الدائمة التابعة لجامعة الدول العربية مشروع قانون لحماية حق
المؤلف ، وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية بقرار فى ١٧
فبراير سنة ١٩٤٨ ، مع التوصية بأن تلتزم الدول العربية بإعداد
تشريعاتها على غرار المشروع الذى وافق عليه^(١) ، وقد سارعت

= سنة ١٩٩٧ - وانظر فى اتفاقية التريبس (Trips) د. حسام الدين عبد الغنى
الصغير أسس ومبادئ اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة ، من حقوق الملكية
الفكرية ، مع الاهتمام ببراءات الاختراع ، الطبعة الأولى - دار النهضة العربية
١٩٩٩ وبخاصة ص ١٨٢ وما بعدها .

^(١) وفيما يتعلق بوسائل حماية حق المؤلف ، اكتفى المشروع بحث الدول الأعضاء على
إنشاء مؤسسات وطنية لحماية حقوق المؤلف ، كما اكتفى بالنص على أن الاعتداء على
حقوق المؤلف جريمة يعاقب عليها التشريع الوطنى ، دون أن تحدد الوسائل الكفيلة لمنع
هذا الاعتداء بين الدول - انظر فى ذلك :

حق المؤلف والحقوق المجاورة فى إطار حقوق الملكية الفكرية، المجلة القومية الجنائية،
المجلد الثانى والأربعون - العددان الأول والثانى - مارس/ يوليو سنة ١٩٩٩ ص ٩١ .

الدول العربية إلى وضع تشريعات فى حق المؤلف ، وكان أولها التشريع العثمانى الصادر فى ٨ مايو سنة ١٩١٢ ، والذى ظل معمولاً به فى الأردن حتى أن صدر التشريع رقم ٢٢ سنة ١٩٩٢^(٢) ، وفى العراق حتى صدور التشريع رقم ٣ فى ١٢ يناير سنة ١٩٧١ ، وصدر تشريع حماية المصنفات الأدبية والفنية فى المغرب فى ٢٩ يوليو سنة ١٩٧٠ ، وفى سوريا ولبنان صدر المرسوم الفرنسى رقم ٢٣٨٥ فى ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ وعدل بالتشريع الصادر فى ٣١ يناير سنة ١٩٤٦ ثم عدل فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٩٤ ، وفى تونس صدر تشريع رقم ١٢ فى ١٤ فبراير سنة ١٩٦٦ وعدل بأخر فى ٤ يناير سنة ١٩٩٤ ، وقد قامت تونس بوضع قانون نموذجى لحقوق المؤلف لاستعانة الدول النامية به . وفى الجماهيرية العربية الليبية صدر تشريع حق المؤلف رقم ٩ فى ١٦ مارس سنة ١٩٦٧ . وينظم حماية المؤلف فى الجزائر الأمر الصادر فى ٣ أبريل سنة ١٩٧٣ ، وفى السودان التشريع رقم ٤٩ الصادر فى ١٦ مايو ١٩٧٤ ، وفى المملكة العربية السعودية ، ينظم حماية حق المؤلف المرسوم الملكى الصادر رقم ١١ فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٨٩ ، وفى الامارات العربية المتحدة ، ينظم هذا الحق بالتشريع الاتحادى رقم ٤٠ الصادر فى ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٩٢ .

(٢) نواف كنعان ، حق المؤلف - دار الثقافة ١٩٩٢ ص ٣٩ .

وفى الكويت صدر أخيراً المرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٩ فى شأن حقوق الملكية الفكرية ، بعد أن كانت تعتمد فى حماية هذه الحقوق على أحكام المسؤولية المدنية عن الأعمال غير المشروعة فى القانون المدنى رقم ٦٧ لسنة ١٩٨٠ المعدل فى ١٩٩٦ بالمرسوم بتشريع رقم ١٥ .

أما بالنسبة للدول العربية التى لم تصدر بعد تشريعات مستقلة بخصوص حقوق المؤلف ، فإنها تعتمد فى توفير الحماية لهذه الحقوق على بعض نصوص متفرقة فى تشريعات خاصة سواء أكان الجنائى منها أم المدنى . كالقانون اليمانى الصادر فى ٢٩ مارس ١٩٩٢ برقم ٢١٩ فقد تضمن الكتاب الرابع الذى يحمل عنوان الحق الفكرى^(١) .

أما عن مصر ، فقد صدر التشريع رقم ٣٥٤ فى يونيو سنة ١٩٥٤ لحق المؤلف ثم عدل بالتشريعات أرقام ١٤ لسنة ١٩٦٨ ، ٣٤ لسنة ١٩٧٥ ، ٣٨ لسنة ١٩٩٢ ، ٢٩ لسنة ١٩٩٤ .

ويلاحظ أن معظم التشريعات العربية لم تتطرق إلى برامج الكمبيوتر باعتبارها مصنفات تخضع لحق المؤلف ، إلا أن العمل قد جرى فى هذه الدول التى لم يتضمن تشريعاتها هذه الإشارة على مد الحماية المقررة لحق المؤلف إلى هذه البرامج باعتبارها من

(١) د. إبراهيم أحمد إبراهيم - حق المؤلف فى تشريعات الدول العربية ضمن مؤلفه - الجات والحماية الدولية - أنفة الإشارة إليه - ص ٨٩ .

المصنفات المبتكرة وأن الأمثلة التي توردها هذه التشريعات للمصنفات واردة منها على سبيل المثال لا الحصر بما يسمح بإضافة كل مصنف مبتكر يظهر بعد ذلك ، وتؤدي إلى إدخال برامج الكمبيوتر ضمن المصنفات المحمية بحق المؤلف .

هذا بالإضافة إلى أن هناك من التشريعات العربية ما أشار صراحة إلى برامج الحاسب الآلي باعتبارها من المصنفات الخاضعة لحق المؤلف ومنها المادة الثانية من التشريع المصري المعدلة في سنة ١٩٩٢ التي نصت على إضافة « مصنفات الحاسب الآلي من برامج وقواعد بيانات وما يماثلها من مصنفات تحدد بقرار من وزير الثقافة^(١) » وأيضاً المادة ٢/٢ من تشريع الإمارات الذي أضاف «برامج الحاسوب» وهو ما نصت عليه أيضاً المادة ٨/ب من

^(١) وقد نصت المادة الأولى من تشريع ٢٩ لسنة ١٩٩٤ الصادر بتعديل بعض أحكام قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ على أن « يضاف إلى نهاية البند الأخير من الفقرة الأولى من المادة ٢ من قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ العبارة التالية « وتعتبر هذه المصنفات من المصنفات الأدبية » كما نصت المادة الثانية من التشريع ذاته على أن « تحذف عبارة «وتكون الحماية لمصنفات الحاسب الآلي عشرين عاماً تبدأ من تاريخ إيداعه وفقاً لأحكام هذا القانون» .

^(٢) ويشير بعض الفقه إلى أنه كان من الأفضل استخدام عبارة المنظم الآلي للدلالة على الكيان المادي في أنظمة المعلومات ، أي الجهاز ، فكلمة الحاسب تعطي انطباعاً بأن دور الجهاز هو القيام بعمليات مالية حسابية فقط ، في حين أن أنظمة المعلومات تستطيع القيام بكافة المهام ولا يقتصر دورها على القيام بهذه العمليات . انظر : د. خالد حمدي عبد الرحمن : المفهوم الحديث لما يعتبر في حكم المصنف - ورد في حق المؤلف والحقوق المجاورة - في إطار حقوق الملكية الفكرية ، المرجع السابق ص ١٨٩ .

المادة ٢ من المرسوم بقانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٩ الكويتى إلى مصنفات الحاسب الآلى من برامج وقواعد بيانات وما يماثلها باعتبارها من المصنفات التى تشملها الحماية .

ويلاحظ على التشريعات العربية المتعلقة بحق المؤلف تشابهها فى كثير من النصوص ، بحيث يكاد يصل التشابه إلى حد أن يكون لفظيا وقد يرجع ذلك إلى اعتماد معظم الدول العربية عند وضعها لهذه التشريعات على التشريع المصرى باعتباره أقدم التشريعات فى هذا المجال ، وقد يرجع إلى أن المشرع فى الدول العربية قد اعتمد بصورة أساسية على اتفاقية برن فى صياغته لهذه التشريعات^(١) !

(١) د. محمد حسام لطفى - المرجع العملى فى الملكية الأدبية والفنية ١٩٩٦ ص ٣٦٣ .

المطلب الرابع

أنواع الحماية المقررة

لبرامج الكمبيوتر وفقا لحق المؤلف

قرر المشرع فى التشريعات السابق عرضها نوعين من الحماية لحق المؤلف - وبالتالى لبرامج الكمبيوتر - فقد قرر حماية جنائية لمن يعتدى على هذا الحق ، بجانب ذلك قرر الحق فى تعويض الأضرار التى تترتب على الاعتداء وفقا للقواعد العامة فى القانون المدنى ، وأجاز للقاضى أن يأمر باتخاذ إجراءات تحفظية للمحافظة على الحقوق المقررة للمؤلف والمعتدى عليها إلى أن يفصل فى الدعوى .

الجزاء الجنائى ، نصت عليه المادة ٤٧ من تشريع ٣٥٤ المصرى وذلك بعد تعديلها فى يوليو سنة ١٩٩٢ وقالت « يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من ارتكب أحد الأفعال الآتية :

أولا : من اعتدى على حق من حقوق المؤلف المنصوص عليها فى المواد ٥ ، ٦ ، ٧ من القانون .

ثانيا : من أدخل في مصر بقصد الاستغلال دون إذن المؤلف أو من يقوم مقامه مصنفا منشورا بالخارج .

ثالثا : من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو للإيجار مصنفا مقلدا مع علمه بالتقليد .

رابعا : من قلد في مصر مصنفا منشورا في الخارج أو باعه أو عرضه للبيع أو للتداول أو للإيجار . وتتعدد العقوبات بتعدد المصنفات محل الجريمة ، وفي حالة العود تكون العقوبة الحبس والغرامة التي لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه» ويتبين من هذا النص أن المشرع المصري يضمن حماية جنائية على حق المؤلف سواء الأدبي أو المادي ، ويتطلب لقيام جريمة الاعتداء توافر ركنين أحدهما مادي والمتمثل في فعل الاعتداء الذي قد يتم بنشر المصنف أو استغلاله بدون إذن كتابي من المؤلف أو من يخلفه ، أو نقل المصنف إلى الجمهور مباشرة بأية صورة ، إدخال أى تعديل أو تحوير على المصنف ، ترجمة المصنف إلى لغة أخرى .

وثانيهما : الركن المعنوي ويتخذ في جريمة الاعتداء صورة القصد الجنائي العام الذي يقوم على عنصرين هما العلم والإرادة^(١) .

ويلاحظ أن المشرع المصري في تعديل سنة ١٩٩٢ قد رفع الاعتداء على حق المؤلف من مجرد المخالفة إلى الجنحة ، وذلك

(١) انظر في ذلك : د. اسامه عبد الله قايد ، الحماية الجنائية لحق المؤلف ، دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى - ١٩٩١ ص ٧٣ . وانظر أيضا بصفة عامة ، عمر الفاروق الحسيني ، المشكلات الهامة في الجرائم المتصلة بالحاسب الآلي وأبعادها الدولية ، ١٩٩٥ .

نظرا لكثرة الاعتداءات عليه فى ظل التشريع قبل التعديل بسبب ضعف العقوبة التى كانت مقررة (١) .

وتشير إلى الحماية ذاتها المادة ٤٢ من تشريع حقوق الملكية الفكرية الكويتي الصادر برقم ٥ لسنة ١٩٩٩ التي نصت على أن «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة وبغرامة لا تزيد على خمسمائة دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين :

(أ) كل من اعتدى على حقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، فقرة أولى، و ١٢ من هذا القانون .

(ب) كل من باع أو عرض للبيع أو للتداول أو أذاع على الجمهور بأى طريقة كانت أو أدخل إلى البلاد أو أخرج منها مصنفا مقلدا .

(ج) کل من کشف أو سهل کشف برنامج الحاسب الالى قبل نشرها .

(د) كل من أزال أو ساعد على إزالة حماية تنظم أو تقيد اطلاع الجمهور على المصنف أو الأداء أو البث أو التسجيل .
كما نصت على الحماية الجنائية التشريعات العربية الأخرى التي عرضناها .

(١) كما يلاحظ أن الحماية الجنائية لحق المؤلف في مصر كانت مقررة قبل وجود تشريع لحماية هذا الحق ، وذلك بالنصوص الواردة في قانون العقوبات (٣٤٨، ٣٥٠) والتي أصبحت مقيدة بالنصوص الجنائية الواردة في تشريع المؤلف تطبيقاً لقاعدة أن الخاص لاحق يقيّد العام السابق .

ويلاحظ أن الطبيعة الفنية والتكنولوجية للحاسب الآلى تسهل من ارتكاب بعض الجرائم التى لا تقتصر على ما ذكر فى المادة ٤٧ من القانون المصرى ، وإنما تمتد لتشمل جرائم أخرى تزداد مع التقدم والتطور الذى يلحق هذا الجهاز كما تتنوع فى صورها وطريقة وقوعها .

وقد نظم المشرع الفرنسى فى التشريع رقم ١٩ لسنة ١٩٨٨ بعض الجرائم التى ترتكب عن طريق الحاسب الآلى ، ومنها جريمة التوصل بطريق التحايل لنظام المعالجة الآلية للبيانات ، وتتمثل فى الاتلاف العمدى لبرامج ومعلومات الحاسب الآلى ، وجريمة تزوير المستندات آليا واستخدامها بشكل غير مشروع^(١) ، كما نظم المشرع الفرنسى الأنشطة الاجرامية التى تتم عن طريق استخدام التشفير فى نقل المعلومات^(٢) والتشفير هو عملية تحويل المعلومات المقروءة إلى إشارات غير مفهومة ، ويسمى بالفرنسية Cyptographie ، فالتشفير هو وسيلة لحماية المعلومات ضد أعمال القرصنة أو بث

(١) انظر فى ذلك ، د. هدى قشقوش ، جرائم الحاسب الالكترونى فى المجال المصرفى ، بحث منشور فى مجلة الأحكام التى يصدرها مكتب الشلفانى - المجلد الخامس ١٩٩٦ ، ص ١٦ وانظر فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بالانترنت ، د. جميل عبد الباقي الصغير ، الانترنت والقانون الجنائى ، الأحكام الموضوعية للجرائم المتعلقة بالانترنت ، دار النهضة العربية ، سنة ١٩٩٩ وبخاصة بدءا من ص ٢٣ وما بعدها .

(٢) Loi, 96 - 699, du 26 - 6-1996, J.o. 27-7-1996.

وهو المتعلق بشأن تنظيم الاتصالات عن بعد ، انظر فى شرح هذا التشريع :

GOLIARD (F) Télécommuni cations et reglementation francaise du cryptage, D, 1998, chro, p. 120.

الفيروسات أو الاعتداء على المعلومات الاسمية وبيانات بطاقات الائتمان الممغنطة ، ومع ذلك ، فإن لهذا النظام خطورته المتمثلة في تسهيل ارتكاب الجرائم أو إخفائها ، إذ يُصَعَّب من مهمة رجال البوليس في الكشف عن الجرائم التي تتم عن طريق الحاسب الآلى وبخاصة بالنسبة للارهابيين ومروجى الصور المخلة أو المعلومات السرية^(١) . وذلك لأن هذا النظام يجعل من المستحيل أو من الصعب إقامة الدليل على ارتكاب جريمة من الجرائم السابقة . ويعد التشريع الفرنسى بشأن حماية الشفرات من بين التشريعات الصارمة والدقيقة فى هذا المجال ، إذ أن استعمال الشفرات فى معظم الدول الأوروبية مباح ويتم بحرية ، ويقتصر التنظيم فقط على مسألة تصدير برامج هذه الشفرات ، وإن كان التشريع الصادر فى ١٩٩٦ أخف وطأة من سابقه الصادر فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩٩٠ ، حيث يشير الفقه إلى أن التشريع الجديد ، قد اعترف لأول مرة بحرية استخدام الشفرات فى حالتين : الأولى : إذا كانت وسيلة التشفير تسمح بضمان سرية الوظائف أو المهام .

الثانية : إذا كانت وسيلة التشفير تسمح بضمان السرية الكاملة لمحتوى الرسالة وبشرط أن يتم التأكد من ذلك عن طريق جهات منظمة ومعتمدة^(٢) وينبغى الإشارة هنا إلى الجزاء الجنائى الذى

(١) د. جميل عبد الباقي الصغير ، الجوانب الاجرائية للجرائم المتعلقة بالانترنت دار النهضة العربية ١٩٩٨ - ص ١٦ .

(٢) GOLIARD (F), télécommunications – op. cit, p. 123.

نصت عليه المادة ٣٤٣/١ من تشريع الملكية الفكرية المعدل بالتشريع المتعلق بالحماية القانونية لقواعد البيانات الصادر في ٢ يوليو سنة ١٩٩٨ حيث نصت على أن يعاقب بالحبس لمدة سنتين أو بغرامة ١٠٠٠.٠٠٠ فرنكا كل من يعتدى على حقوق منتجى قاعدة بيانات . كما أشارت المادة ذاتها في فقرتها الثانية إلى العقوبات التى يمكن توقييعها على الأشخاص المعنوية فى حالة اعتدائها على قاعدة من قواعد البيانات .

الحماية المدنية لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية ، لم تتضمن النصوص المختلفة التى شملتها تشريعات المؤلف فى مختلف الدول على أية إشارة بشأن خصوصية المسؤولية المدنية فى مجال الكمبيوتر ، وإنما جاءت الإشارة مقتصرة على تقرير الحق فى التعويض للمضرور من الاعتداء على البرنامج وفقا للقواعد العامة فى المسؤولية المدنية ويتضح ذلك من عرض نصوص التشريع المصرى فى هذا الشأن . فقد نصت المادة ٤٣ منه على مجموعة إجراءات تحفظية سابقة على رفع دعوى التعويض وهى ^(١) :

أولا : إجراء وصف تفصيلى للمصنف (المعتدى عليه) .

ثانيا : وقف نشر المصنف أو عرضه أو صناعته .

^(١) انظر فى عرض ذلك . أبو اليزيد على المتيت . الحقوق على المصنفات ، منشأة المعارف ، سنة ١٩٦٧ ، ص ١٥١ .

ثالثا : توقيع الحجز على المصنف الاصلى أو نسخه ، وكذلك على المواد التى تستعمل فى إعادة نشر هذا المصنف أو استخراج نسخ منه ، بشرط أن تكون تلك المواد غير صالحة إلا لإعادة نشر المصنف .

رابعا : إثبات الأداء العلنى بالنسبة لإيقاع أو تمثيل أو إلقاء مصنف بين الجمهور ، ومنع استمرار العرض القائم أو حظره مستقبلا .

خامسا : حصر الايراد الناتج من النشر أو العرض ، بمعرفة خبير يندب لذلك إن اقتضى الحال ، وتوقيع الحجز على هذا الايراد فى جميع الأحوال .

وإلى جانب هذه الإجراءات التحفظية يجوز الالتجاء إلى القضاء لتعيين حارس يحفظ النسخ عنده فى حالة النزاع وفقا للقواعد العامة^(١) . وتطلب الإجراءات التحفظية السابقة بناء على طلب على عريضة يقدم من المؤلف أو من يخلفه إلى رئيس المحكمة الابتدائية المختصة وفقا لقواعد الاختصاص المحلى ، وقد وكل المشرع الأمر بهذه الإجراءات التحفظية إلى المحكمة الابتدائية المختصة ، لأن هذه الاجراءات غير مقدرة القيمة فلا تصدر إلا من المحكمة الابتدائية .

وبعد اتخاذ هذه الاجراءات أو بعضها يكون من حق المؤلف المطالبة بالتعويض عما أصابه من أضرار من جراء الاعتداء ،

^(١) مختار القاضى - حق المؤلف ، الكتاب الاول - النظرية العامة - الطبعة الاولى - مكتبة الانجلو المصرية - ١٩٥٨ - ص ٢٠٣ وما بعدها .

وذلك بدعوى مسئولية يرفعها على المتسبب ، وإذا كانت الدعوى قد رُفعت بشأن اعتداء وقع من شخص أجنبي عن المؤلف ، أى لا تربطه به أية رابطة عقدية ، فإن قواعد المسئولية التقصيرية هى التى تحكم هذه الدعوى . أما إذا كان النزاع قائما بين المؤلف والمتعاقد معه بهدف استغلال المصنف ، فإن قواعد المسئولية العقدية هى التى تنطبق ، وذلك لأن العقد المبرم يثير القواعد العامة فى العقود ، وبالتالي لا يستساغ أن تحكم قواعد المسئولية التقصيرية الدعوى المرفوعة بشأنه . ويقع عبء الإثبات فى حالة الإخلال العقدى على عاتق المدين المتعاقد مع المؤلف إذ عليه نفي الاعتداء ، وعزوه إلى قوة قاهرة أو سبب أجنبي عنه . أما إذا تعلق الأمر بدعوى تثير المسئولية التقصيرية ، فإن عبء الإثبات يقع على عاتق المؤلف أو ورثته ، إذ عليه التدليل على ارتكاب الغير لخطأ شكل اعتداء على حقه ، وقضت فى ذلك محكمة النقض المصرية بقولها « للمؤلف وحده الحق فى استغلال مصنّفه ماليا بالطريقة التى يراها ، فلا يجوز لغيره مباشرة هذا الحق بغير إذن منه ، وإلا كان عمله عدوانا على الحق الذى اعترف به المشرع للمؤلف وإخلالا به وبالتالي عملا غير مشروع ، وخطأ يستوجب مسئولية فاعله عن تعويض الضرر الناشئ عنه ، ومتى كان الحكم المطعون فيه بعد أن قرر القاعدة القانونية الصحيحة المنطبقة على الواقعة ، قد أقام مسئولية المطعون ضده عن الاعتداء على حق المؤلف ، على أساس المسئولية التقصيرية ، فلا تثريب عليه إن أغفل مناقشة نظرية

الاثراء بلا سبب التى جعلها الطاعن من بين الأسس التى أقام عليها طلب التعويض^(١) .

ويكفى المؤلف للتدليل على خطأ الغير أن يثبت التعديل سواء بالحذف أو بالإضافة الذى طرأ على مصنفه ، وعلى قدر جسامة هذا التعديل تتضح جسامة الاضرار الناتجة^(٢) .

وأشارت المادة ٤٥ من التشريع المصرى ٣٥٤ وتعديله فى ١٩٩٢ بالتشريع رقم ٣٨ إلى أن للمحكمة بناء على طلب المؤلف أو من يقوم مقامه أن تأمر فى .مكها بما يأتى :

١ - إتلاف نسخ أو صور المصنف الذى نشر بوجه غير مشروع ، إتلافاً كلياً .

٢ - إتلاف المواد التى استعملت فى نشر المصنف بشرط ألا تكون صالحة لعمل آخر مثل الأكلشيهاة والقوالب .

٣ - تغيير معالم النسخ والصور المقلدة والمواد التى استعملت فيها أو جعلها غير صالحة للعمل ، كما لو كان هنالك تسجيل لأغنية على شريط فيجوز محو التسجيل من على الشريط دون إتلافه ، وبذلك يكون المشرع قد أخذ بالتنفيذ العينى للالتزام فى الحالات الثلاث السابقة ، إلا أنه قد استثنى من نطاق هذا الحكم الحالات الآتية :

(١) نقض مدنى فى ١٠/٢٦/١٩٦١ ، مجموعة أحكام النقض - المكتب الفنى ن ١٢ رقم ٩٣ ص ٦٠٢ .

(٢) Paris, 28 - 7 - 1929, D - P, 1923, 2, 939.

١ - حالة انقضاء حق المؤلف فى فترة لا تقل عن سنتين ابتداء من تاريخ صدور حكم المحكمة ، حيث يجوز لها أن تكتفى بالحكم وتثبت الحجز التحفظى على هذه الأشياء وفاء لما تقضى به للمؤلف من تعويضات .

٢ - إذا كان النزاع المطروح خاصا بترجمة مصنف إلى اللغة العربية حيث يقتصر الحكم على تثبيت الحجز التحفظى أيضا^(١) .

٣ - إذا كان النزاع خاصا بالاعتداء على حقوق المهندس المعماري الذى تكون تصميماته ورسومه قد استعملت بوجه غير مشروع ، فلا يجوز أن تكون المباني محلا لحجز وتكتفى بالتعويض^(٢) . بجانب التنفيذ العيني المتمثل فى رد الشيء إلى أصله ، يثبت للمؤلف المعتدى على مصنفه الحق فى التعويض عن الضرر المادى والأدبى الذى لحق به من جراء الاعتداء .

وقد قرر المشرع لدين المؤلف الناشئ عن حقه فى التعويض امتيازاً على صافى ثمن بيع الأشياء وعلى النقود المحجوز عليها، وتحدد مرتبة هذا الامتياز بعد امتياز المصروفات القضائية والتي تنفق لحفظ وصيانة تلك الأشياء ولتحصيل تلك المبالغ (مادة ٣/٤٥) .

ويلاحظ أن الحماية المقررة لحق المؤلف مؤقتة فى جانبها المالى ، إذ ينقضى بفوات مدة معينة حددها المشرع بمدة حياة

(١) المادة ٢/١/٤٥ من التشريع .

(٢) المادة ٤٦ من التشريع .

المؤلف وخمسين سنة بعد وفاته ، بحيث يصبح بعدها استغلال المصنف ليس حكرا على أحد ، ويعتبر من التراث العام ، ولكن إذا قام أحد المختصين باقتباس هذا المصنف وإظهاره فى صورة مبتكرة، فإن الحماية تعود إليه^(١) .

وقد جاء تشريع ٣٨ لسنة ١٩٩٢ بنص على مدة حماية قصيرة بالنسبة لبرامج الحاسب الآلى وهى عشرون سنة تبدأ من تاريخ إيداعه ، إلا أن المادة الثانية من تشريع ٢٩ لسنة ١٩٩٤ قد حذفت هذه العبارة ، بما يعنى العودة إلى الأصل المنصوص عليه فى المادة ٢٠ من تشريع ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ أى أن مدة حماية برامج الكمبيوتر هى خمسون سنة بعد وفاة المؤلف فضلا عن مدة حياته .

(١) انظر فى ذلك حكم محكمة النقض فى ٧ يوليو سنة ١٩٦٤ مج المكتب الفنى س ١٥ رقم ١٤١ ص ٩٢٠ وقد جاء فيه «أنه وإن كان الأصل أن مجموعات المصنفات القديمة التى آلت إلى الملك العام بانقضاء مدة حمايتها ، إذا أعيد طبعها ونشرها لا يكون لصاحب الطبعة الجديدة حق المؤلف عليها ، إلا أنه إذا تميزت هذه الطبعة عن الطبعة الأصلية المنقولة عنها بسبب يرجع إلى الابتكار والترتيب أو التنسيق بأى مجهود آخر ذهنى يتم بالطابع الشخصى ، فإن صاحب الطبعة الجديدة يكون له حق المؤلف عليها ، ويتمتع بالحماية المقررة لهذا الحق ، إذ لا يلزم لاضفاء هذه الحماية أن يكون المصنف من تأليف صاحبه ، وإنما يكفى أن يكون عمل واضعه حديثا فى نوعه ومتميزا بطابع شخصى يضافى عليه وصف الابتكار ، فإذا كانت محكمة الموضوع قد سجلت أن المطعون ضده مهد لكتابه بمقدمة بكلمة تتضمن تراجم للمؤلف الأصلى للكتاب للشارح له ، استقى عناصرها من أهميات الكتب القديمة ، ولم يكن لها نظير فى الطبعة الأصلية التى نقل عنها ، وأن كتاب المطعون ضده متميز عن هذه الطبعة بترتيب خاص مزيد فى نوعه والفهرس منظم وإنه أدخل على الطبعة الأصلية تنقيحات أجراها أحد العلماء المختصين ، فإن هذا الذى سجلته محكمة الموضوع تتوفر به عناصر الابتكار الذى يتم بالطابع الشخصى لصاحبه .

وبالتطبيق للنصوص الواردة فى تشريع حق المؤلف بشأن الحماية الجنائية والمدنية المقررة للمصنفات الأدبية ، يتضح أن برامج الكمبيوتر تتمتع بهذه الحماية بحيث يمنع استعمال البرنامج بدون ترخيص أو نسخه أو نقله إلى لغة أخرى ، إذ يعد ذلك ترجمة للبرنامج ، مما يعطى الحق لصاحبه فى المطالبة بحمايته جنائيا ومدنيا .

وقد استند بعض الفقه إلى تأقيت حق المؤلف لتمييز هذا الحق عن حق الملكية ، إذ أن القول بأن حق المؤلف يعتبر من قبيل حق الملكية يعنى أنه حق دائم لا يزول إلا بهلاك محل الحق أو بانتقاله إلى الغير ، وهذا لا يتفق مع تأقيت حق المؤلف بمدة معينة ، فى حين يرى بعض الفقه أن خصيصة التأقيت التى تميز حق المؤلف عن حق الملكية ، ترجع أساسا إلى زوال المحل الذى يرد عليه هذا الحق ، إذ من المعروف أن الملكية تزول بزوال محلها ، وأن ملكية صاحب الانتاج الذهبى - المؤلف - ترد على ما يتضمنه إنتاجه من ابتكار أو تجديد وهو عنصر يزول بمضى المدة^(١) وإذا نظرنا إلى الحكمة من تأقيت حق المؤلف وهو عدم اختصاص الإنسان بملكية فكره مدى الزمان لأن القول بغير ذلك فيه ضرر بالمجتمع ، لوجدنا ضرورة تأقيت هذا الحق حتى ولو أدى ذلك إلى تميزه بعدة خصائص عن حق الملكية العادى . وقد قضت محكمة النقض قريبا

(١) انظر فى عرض ذلك : نواف كنعان ، حق المؤلف - النماذج المعاصرة لحق المؤلف ،
ووسائل حمايته - الطبعة الأولى ١٩٨٧ ص ٦٤ .

من ذلك بقولها « إذ نص المشرع فى المادة ١٢ من القانون المدنى القديم على أن يكون الحكم فيما يتعلق بحقوق المؤلف فى ملكية مؤلفاته على حسب القانون المخصوص بذلك ، وإذ جاء فى قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ بنصوص فى المواد ٣٤٨ ، ٣٥٠ لحماية هذه الحقوق عن طريق فرض عقوبات جنائية على من يعتدى عليها ، فإن ذلك يدل على أنه قد اعترف بحق المؤلف على مصنفاته ، ووصف هذا الحق بأنه حق ملكية مع ما فى هذا الوصف من تجوز ، وإذا كان التشريع الخاص بتنظيم حماية هذا الحق الذى أشارت إليه النصوص المتقدمة ، لم يصدر إلا فى سنة ١٩٥٤ ، بالقانون رقم ٣٥٤ ، مما أدى إلى تعطيل نصوص قانون العقوبات فى هذا الشأن ، فإن ذلك لا ينفى اعتراف المشرع بحق المؤلف^(١) .

(١) نقض مدنى فى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٦١ ، مع أحكام النقض ، س ١٢ رقم ٩٣ ص ٦٠٦ .

المبحث الرابع **وسائل حماية غير مباشرة** **لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية**

بجانب الاتجاهات السابقة التي حاولت إضفاء الحماية المقررة في تشريعات خاصة على برامج الكمبيوتر ، توجد وسائل حماية أخرى غير مباشرة متناثرة في تشريعات مختلفة .

المطلب الأول

من الناحية الجنائية

إذ نلاحظ أولاً انطباق نصوص الجرائم التقليدية الواردة في قانون العقوبات على برامج الكمبيوتر ، فالنصوص المتعلقة بجرائم السرقة والنصب وخيانة الأمانة تحمي منتج برنامج الكمبيوتر ، فالمادة ٢١١ - عقوبات مصرى - المادة ٣٧٩ عقوبات فرنسى تنص على أن كل من اختلس منقولا مملوكا للغير يعد سارقا. ولا توجد صعوبة في مجال البرامج المعلوماتية ، إذا انصبت السرقة على الدعامة أو الوسيط المحمل عليه البرنامج إذ أن السرقة هنا قد وقعت على شيء مادي ، أما إذا تعلق هذا الأمر بسرقة محتوى البرنامج أو فكرة من أفكاره ، فإن الصعوبة هنا تأتي من أن السرقة قد وقعت على شيء غير مادي ، مما يثير الخلاف الفقهي والقضائي حول مدى إمكانية سرقة المنقول المعنوي ، وإن كان الأمر قد استقر على تطبيق المواد المتعلقة بالسرقة على الأشياء المعنوية أو غير المادية

مثل سرقة الكهرباء ، فقد انتهت محكمة النقض المصرية إلى اعتبار التيار الكهربائي منقولا وطبقت النص على سرقة ، إذ أن له قيمة مالية يمكن تقديرها كما يمكن حيازته ونقله من حيز إلى آخر^(١).

أما بخصوص إمكانية تطبيق نصوص السرقة على أفكار البرنامج المعلوماتي ، فقد رفض ذلك بعض الفقه بحجة غياب الاختلاس في حالة عدم وجود نقل مادي للدعامة أو الوسيط المحمل عليه البرنامج . وأيضا عدم وجود زوال للحيازة من المالك للبرنامج، إذا أخذنا في الاعتبار الطابع الخاص لتواجد المعلومات الواسع بحيث يمكن أن تتوافر لدى أشخاص عديدين^(٢).

غير أن البعض الآخر من الفقه^(٣) مؤيدا من القضاء قد اعترف بإمكانية سرقة المعلومات ، وقد كفت محكمة النقض الفرنسية

^(١) وقالت في حكم لها أن « إذا كان المتهم بسرقة تيار كهربائي وقد استعان بأخر في تركيب الأسلاك على الوجه الذي يسر له سرقة التيار ، إلا أنه هو في الواقع المقارف للفعل المادي المكون للسرقة وهو إدارة المفتاح الذي يعطل سير العداد رغما من استمرار سحب الكهرباء المستعملة في الإضاءة ، فإن هذا المتهم يكون هو الفاعل في جريمة سرقة التيار الكهربائي وليس شريكا » نقض جنائي في ١٩٥٢/١٢/٨ ، مج أحكام النقض س ٤ ص ٢٠٥ رقم ٨١ وانظر في القضاء الفرنسي .

Cass - Crim - 3/8/1912, 2, 1913, 1, 337.

بل إن المشرع الجنائي الفرنسي قد وضع تنظيما خاصا لسرقة الطاقة في المادة ٢/٣١١ من القانون الجنائي الجديد الذي عمل به في ١ مارس ١٩٩٤ ، وإن كان قد اشترط أن تؤدي السرقة إلى الإضرار بالغير .

Loi no, 93 - 913 du 19/9/1993, J-O, DU 20 Juill 1993.

DEVEZE (j) « Le vol des biens informatiques », J.C.P.E, 1986, ^(٢) 11, 14712; Huet (J) « la modification du droit sous l'influence de l'informatique, aspect de droit privé, J. C. P. 1983, 1, 3095.

GORLAY, Reflexion sur les récentes controverses relativeson ^(٣) domaine et à la difintion du vol, D, 1989, chr, p. 160.

السرقه فى هذه الحالة بأنها إعادة طرح المستندات من خلال النسخ^(١) إلا أن محكمة استئناف باريس قد ذهبت فى أحد أحكامها إلى عدم وجود جريمة سرقة فى النسخ لانتفاء القصد الجنائى ، إذ أن الجنائى قد ارتكب هذا الفعل من أجل معرفة حقوقه القانونية تجاه رب العمل فى الدعوى العمالية وليس بغرض الاتجار^(٢) وإن كان هذا الخلاف قد احتدم فى فرنسا بعد العمل بتشريع ١ مارس سنة ١٩٩٤ الذى نظم سرقة الطاقة وهى شىء معنوى ، مما يؤدى إلى إمكانية انطباقه على الأشياء المعنوية عليها بما فيها المعلومات . إذ أننا لو اشترطنا سرقة الدعامة أو الوسيط المحمل عليه البرنامج (وهو شىء مادي) لقيام جريمة السرقة لأدى ذلك إلى الاقلال الشديد من نطاق الحماية المرجوة لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية ، وزيادة القرصنة على هذه المعلومات ، التى غالبا ما يكفى الاطلاع عليها لمعرفة مضمونها والاستفادة منها ، ومن هنا ، وجب اعتبار أى اختلاس لهذه المعلومات بأنه صورة مكونة لجريمة السرقة .

وما دما قد اعترفنا بانطباق جريمة السرقة على المعلومات ، فإن الاعتراف نفسه يجب أن يتحقق بخصوص جريمتى النصب وخيانة الأمانة ، فقد نصت المادة ٣٣٦ عقوبات مصرى^(٣) على

^(١) Cass - Crim, 8-1-1979, D, 1979, p. 509; Cass - Crim, 29-4-1986, D. 1987, 131 .

^(٢) Con - d' app. Paris , 13^e eh - B, 25-3-1993, JCP,E,1993, panorama d'actualité no 841.

^(٣) قانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ .

على أن « يعاقب بالحبس كل من توصل إلى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أى متاع منقول ، وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها » إذ قد يستعمل مسغل برنامج الكمبيوتر طرقا احتيالية للاستيلاء على البرنامج ، أو إيهام الغير بأنه يملكه ، أو تقديم سند غير صحيح على هذه الملكية ، أو اتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة للتوصل إلى الاستعمال غير المشروع للبرنامج . مما يعد فى هذه الحالات مرتكبا لجريمة نصب .

كما نصت المادة ٣٤١ على جريمة خيانة الأمانة بقولها « كل من اختلس أو استعمل ، أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقودا أو تذاكر أو بيانات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك إضرارا بمالكيها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم إلا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت إليه بصفة كونه وكىلا باجرة أو مجانا بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها فى أمر معين من المالك لها ، أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه »^(١) .

^(١) انظر تطبيقا قضائيا للمسئولية الجنائية عن استعمال الكمبيوتر من جانب أحد الموظفين بدون إذن المسئول :

tr - Corr - Mans, 16 - 2 - 1998, J.C.P, 1999, no, 11 100 11 et note Frayssinet (J) .

المطلب الثاني

من الناحية المدنية

نجد هناك وسائل حماية غير مباشرة لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية ، ومنها الالتزام بالسري والامتناع عن المنافسة غير المشروعة .

أولاً : أما عن الالتزام بالسري فإنه قد يجد أساسه في القانون وهو ما يتوافر في الحالات التي ينص فيها القانون على التزام أشخاص معينين بعدم إفشاء الأسرار التي يطلعون عليها بمناسبة ممارسة مهنتهم أو أعمالهم . كالطبيب^(١) والعامل ، وعند مخالفة هذا الالتزام فإن الشخص يعاقب وفقاً للقانون الجنائي ، إذ نجد المادة ٣٧٨ من القانون الجنائي الفرنسي الصادر في ١٨١٥ والمعدل بتعديلات عدة. قد نصت على معاقبة الأشخاص الذين يفشون الأسرار التي عهدت إليهم أو حصلوا عليها بمناسبة ممارسة مهنتهم ، وهو ما نقل عنه المشرع المصري المادة ٣١٠ من قانون العقوبات رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ والذي قضى بمعاقبة الأطباء والجراحين وغيرهم ممن ذكرهم النص إذا أفشوا سرا مودعاً لديهم أو علموه بمقتضى وظيفتهم وذلك في غير الأحوال التي أجاز لهم القانون ذلك. وقد ورد في النص كلمة « غيرهم » مما يسمح بإدخال أشخاص آخرين غير أولئك الذين ذكرهم النص ، ومن هنا اتفق الفقه على إدخال المحامي وغيره من المهنيين تحت طائفة أولئك الذين

(١) د. محمود مصطفى - المسؤولية الجنائية للطبيب ، إذا أفشى سرا من أسرار مهنته - مجلة القانون والاقتصاد ١١ يناير سنة ١٩٤١ ص ٦٥٥ .
وانظر في التزام السر المهني : محمد عبد الظاهر حسين - المسؤولية المدنية للمحامي تجاه العميل - دار النهضة العربية - ١٩٩٦ - ص ١٢٢ وما بعدها .

ينطبق عليهم النص ، كما يمكننا هنا إدخال كل شخص اطلع على البرنامج سواء كان باعتباره مستغلا له أم عاملا في مكتب من المكاتب التي تتولى عرض هذه البرامج . بحيث يلتزم هؤلاء بعدم إفشاء أسرار البرنامج التي أودعت لديهم أو اطلعوا عليها بمناسبة عملهم .

بالإضافة إلى المسؤولية الجنائية التي تترتب عند مخالفة الالتزام بالسهر من قبل الأشخاص الملزمين به ، فإن هناك مسؤولية مدنية تنشأ في هذا الشأن ، قد تكون تقصيرية بالنسبة لأولئك الأشخاص غير المرتبطين بعقد مع منتج البرنامج ، ومع ذلك يطلعون على أسرارهم ثم يفشونها . وهي حالة من حالات المسؤولية التقصيرية الناشئة عن خطأ الغير الضار بالبرامج المعلوماتية ، والتي تغطي كل فعل يصدر عن الغير ويؤدي إلى وجود خلل أو تسرب أو تلف فني في برامج الكمبيوتر (وهو ما اصطلح على تسميته « بفيروس الكمبيوتر » ^(١) بحيث يترتب عليه إصابة البرنامج المعلوماتي بالضرر ، ولتوافر هذه المسؤولية يتعين ثبوت عناصرها من خطأ وضرر وعلاقة سببية ، ويعرف الخطأ هنا بأنه « كل مخالفة يترتب عليها المساس بأحد أمور أربعة ، تمثل الكيان المعلوماتي ، وهي إما التأثير في المفهوم المادي للبرنامج ، أو مخالفة متعلقة بالكيان المنطقي ذاته ، أو بالمعطيات المتعلقة

^(١) انظر في ذلك - عزة محمود خليل ، مشكلات المسؤولية المدنية في مواجهة فيروس الحاسب الآلي ، رسالة دكتوراه - القاهرة ١٩٩٤ ص ٢٣٧ .

بالبرنامج ، أو بأنظمة الأداء الخاصة بهذا البرنامج^(١) مما لا شك فيه أن افشاء أسرار البرنامج يشكل خطأ تقصيريا في جانب الغير بما يسببه من مساس بالبرنامج ذاته أو المستندات والبيانات التي يقوم عليها . وإذا ترتب على هذا الخطأ ضرر نتج عنه مباشرة ، أي ارتبط به برابطه سببية ، ثبت الحق للمضرور (منتج البرنامج) في المطالبة بوقف الاعتداء المتمثل هنا في الافشاء مع تعويضه عن الأضرار المادية والأدبية التي لحقت به ، مع ملاحظة صعوبة إثبات الخطأ المؤدى إلى المسؤولية التقصيرية .

كما قد تكون المسؤولية عقدية ، وهي توجد في الحالات التي يجد السر أساسه في الاتفاق العقدي ، فهنا تنشأ هذه المسؤولية على من قام بالافشاء من الطرفين . فالعامل الذي يستخدم برنامج رب العمل طبقا لشرط السرية المدرج بعقد العمل فإن عدم احترامه لأسرار هذا البرنامج ، يمكن أن يؤدي إلى فصله ، إذا اعتبرنا الافشاء هنا خطأ جسيما ، كما قد يلتزم العامل بحفظ الأسرار حتى بعد انتهاء عقد العمل ، فإذا استغل أسرار البرنامج التي اطلع عليها أثناء عمله لمنافسة رب العمل بعد ذلك ، يعد مرتكبا لمنافسة غير مشروعة . ومن أجل توفير الحماية المدنية من خلال المسؤولية العقدية لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية ، نجد الحرص على النص في

^(١) انظر في ذلك ، العدد الخاص من المجلة الجنائية القومية ، بعنوان « حق المؤلف والحقوق المجاورة ، الكيان المنطقي ونظم المعلومات ، العددان الأول والثاني - المجلد ٤٢ ، مارس ويولي ١٩٩٩ ص ١٦٧ وما بعدها .

العقود التي تنصب على هذه البرامج على الالتزام بالسر وبطريقة تلقائية^(١).

وهو ما نجده مثلاً في عقود توريد البرامج ، فالمرخص له يلتزم بقبول الاشتراطات التي يملئها عليه المتنازل ، إذ قد يرغب الأخير في الاحتفاظ بعناصر معينة في البرنامج ، يراها مهمة ، على أنها سرية ، وهو ما يوجد عادة في البرامج النمطية progiciels ، وهي البرامج سابقة التجهيز المعدة للتداول بحيث يستفيد منها عدد كبير من المستخدمين ، على أساس أن العمليات التي تتضمنها هذه البرامج هي من العمليات النمطية مثل برامج معالجة النصوص أو إجراء العمليات الحسابية المعتادة^(٢) إذ يحدث غالباً أن يرد بند في عقود توريد هذه البرامج يتعلق بالالتزام العميل بأسرار هذه البرامج .

كما نجد الالتزام بعدم إفشاء السر كبند في عقود المعلومات السريعة ، وبخاصة عندما تسمح هذه العقود بنقل أو تحويل البرنامج من المورد إلى العميل وعن طريق السرية نضمن حماية فعالة لهذه البرامج . ولا يغطي الالتزام بالسرية البرامج فقط وإنما يشمل كل وسائل التعليم التي عن طريقها يتم بث البيانات أو الاعلانات .

ويلاحظ أن جميع البرامج المعلوماتية يحميها الالتزام بالسر دون قيد أو استثناء ، فما دام أن هذه البرامج يمكن تنظيم مسألة

^(١) LINANT de BELLEFONDS et Hollande, droit de l'inform-
atique, .. op. cit, p. 61.

^(٢) حسن عبد الباسط جميعي : عقود برامج الحاسب الآلي - المرجع السابق - ص ١٩ .

كتمانها والاحتفاظ بها سرا ، فإنها تتمتع بالحماية التي يوفرها السر .
وهي لا تكون كذلك إلا إذا كان بثها أو إذاعتها مقيدا ومحددا ، وأن
هناك استحالة أو صعوبة كبيرة في الاطلاع عليها أو قراءاتها
مباشرة من جانب المستخدم^(١) .

LINANT de BELLFONDS et Hollands; Droit de l'informatiques ...
.... op. cit, p. 62.

ثانيا : دعوى المنافسة غير المشروعة :

تستند هذه الدعوى فى المجال المدنى إلى المادتين ١٦٣ مدنى مصرى، ١٣٨٢ مدنى فرنسى ، باعتبارها تشير المسئولية التقصيرية، ولذلك فهى تتطلب الشروط المطلوبة لهذه المسئولية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .

أما عن الخطأ ، فيتمثل فى التصرفات التى يأتىها الملتزم بعدم المنافسة ، وتشكل منافسة غير مشروعة للطرف الآخر ، ولذلك لا توجد هذه الدعوى إلا حيث يكون هناك طرفان يمارسان أنشطة متقاربة أو يقدمان خدمات أو منتجات إلى الجمهور متماثلة ، وبذلك قد يتمثل التصرف غير المشروع فى التشهير بالمنتجات التى يقدمها المنتج ومحاولة تغيير الناس منها أو من شخص المنافس^(١) ، وقد يكون ذلك مباشرة عن طريق تقديم بيانات خاطئة أو انتقادات مستمرة إلى المنافس أو إلى أسعار المنتجات والخدمات التى يقدمها^(٢) ، أو عرض المنتجات بصورة مقززة ومنفرة ، كما قد يكون التشهير بطريقة غير مباشرة من خلال قيام الشخص بتمجيد ومدح منتجاته أو خدماته على نحو يودى إلى التفكير فى أن ما يقدمه المنافس الآخر من خدمات ومنتجات لا يتمتع بهذه الصفات وهو ما

^(١) Cou - d'opp - Lyon, 21 - 5 - 1974, JCP, 1974, IV, p. 336.

^(٢) Cou - d'app - Versailles, 21 - 6 - 1990, Gaz - pal, 1990, Flash, Cou - d'app - Paris, 4e eh, 20 - 10 - 1988, D, 1989, IR, p. 289 .

يسمى بالتشهير بالاسقاط *denigrement par omission* ^(١) وينطبق ذلك على برامج الكمبيوتر المعلوماتية ، نجد المنافسة غير المشروعة تتمثل في الخلط الذي يثيره الشخص في نفوس الجمهور حول نوعين من البرامج ، كما اعتبر القضاء الفرنسي أن إعادة طبع شرائط كاسيت بغرض إعادة تسويقها ولكن بشروط مختلفة ، نوعا من المنافسة غير المشروعة ، وأيضا إعادة تسويق البرامج المنتجة بالمخالفة للاتفاقات التجارية المبرمة ^(٢) . كما اعتبر القضاء أن استعمال العمل الذهني للغير منافسة غير مشروعة وتستخدم هذه الفكرة الأخيرة في منع القرصنة على برامج الكمبيوتر التي لا تتمتع بحماية حق المؤلف نظرا لعدم تمتعها ببطاع الابتكار والجدة ، إلا أن هذا لا يمنع من حمايتها ضد أي استعمال بدون إذن نظرا للجهد المبذول فيها على مدار فترة من الزمن ^(٣) .

وبلاحظ أنه يعد منافسة غير مشروعة مجرد حيازة البرنامج المعلوماتي أو استخدامه بشكل غير مشروع ، فالاستخدام غير القانوني غير جائز مثله في ذلك مثل الحيازة غير القانونية للبرامج ، ولذلك ، فإن استخدام البرنامج على نحو يخالف تعليمات الاستخدام المصاحبة للبرنامج والمدرجة في الاتفاق بينه وبين المنتج ، يمكن أن

^(١) MEMENTO – Guide, Alain Bensoussan, l'informatique et le droit Op. cit, tome II, p. 873.

^(٢) Tr – Gr – Inst – Paris, 19 – 3 – 1980, Rev – Tr – Dr – civ, 1980, 348 .

^(٣) LINANT de BELLEFON Ds et Hollands, Droit de L'informatique op – cit, p. 63.

يشكل منافسة غير مشروعة^(١). وقد ذهب بعض الفقه إلى استحالة توافر عنصر الخطأ كشرط أول لقبول دعوى المنافسة غير المشروعة ، فى مجال البرامج المعلوماتية ، بحجة أن الحصول على المعلومات أو التدخل فى البرامج التى تقوم عليها لا يمكن أن يعد خطأ يستوجب قيام المسؤولية^(٢) ويرد على ذلك ، بأن هذه الدعوى والمسئولية التقصيرية المترتبة عليها قد قبلت من الفقه والقضاء فى مجال حماية الملكية الفكرية بصفة عامة وبخاصة فى حماية الملكية الصناعية . ومادامنا قد أقررنا بدخول برامج الكمبيوتر المعلوماتية فى مجال الملكية الفكرية ، فإن تنمة ذلك هو الاعتراف بحمايتها بالوسائل ذاتها التى تحمى الملكية الفكرية .

الضرر : لا يكفى الخطأ لقبول دعوى المنافسة غير المشروعة، وإنما يتعين إثبات وجود ضرر لحق برفعها . فإذا كان الاستخدام غير مشروع للبرنامج إلا أنه لم يؤد إلى إلحاق المنتج بأى ضرر ، فلا مجال لهذه الدعوى ، وإن كان يمكن اللجوء إلى وسائل الحماية الأخرى. وقد يكون الضرر ماديا أو معنويا كما لو أدت المنافسة غير المشروعة فقط إلى ضياع فرصة الإحتكار على المنتج^(٣) أو إلى ضياع العملاء على المنتج .

علاقة السببية : طبقا للقواعد العامة فى المسؤولية المدنية ، يجب أن يثبت المدعى فى دعوى المنافسة غير المشروعة علاقة

IBID.

(١)

Lu Cas, Droit de l'informatique, J.C.P, 1986, no 15106 .

(٢)

ph. Le tourneau, V araitions autour de la protection du logiciel, Gaz - pal, 6 juillet, 1982, p. 3 .

(٣)

السببية بين الخطأ والضرر . وتشير الأحكام القضائية إلى وجود مرونة في تقدير وجود هذه العلاقة ، وقد حكمت محكمة النقض الفرنسية بوجود علاقة بين فعل المنافسة غير المشروعة والتخفيض الذي طرأ على عدد عملاء المنتج^(١) .

إذا توافرت العناصر الثلاثة السابقة ، تصبح الدعوى مقبولة ، ويحكم للمضرور بالتعويض عن كافة الأضرار التي لحقته من جراء المنافسة غير المشروعة . وقد اعترض بعض الفقه على قبول دعوى المنافسة غير المشروعة كوسيلة حمائية لنظم المعلومات ، بحجة أن الحماية المقررة لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية هي حماية مقدرة وموقوتة مثلها في ذلك مثل باقى حقوق الملكية الفكرية ، والسماح بقبول هذه الدعوى في نطاق هذه الحقوق وما تفترضه من حماية دائمة غير مقيدة من حيث الزمان ، والمكان من شأنه أن يؤدي إلى مصادرة القواعد المقررة للملكية الفكرية وإيجاد تناقض غير مقبول^(٢) وفي ردنا على ذلك نقول إنه لا علاقة بين تأقيت حقوق الملكية الفكرية بما فيها برامج الكمبيوتر وبين قبول دعوى المنافسة غير المشروعة لحمايتها . إذ أن هذه الدعوى يعترف بوجودها كوسيلة للحماية في الفترة التي تقوم فيها هذه الحقوق ، فإذا

Cass - comm. 22 - 10 - 1985,

مشار إليه في :

MEMENTO - Guide - Alain Bensoussan, l'informatique - op. cit., p. 875 .

HUET. la modification du droit sous l'influence de l'informatique -^(٣) op. cit, 1, 3095.

انتهت الأخيرة زالت معها هذه الوسيلة وبدون الحاجة إلى تعقيدات فنية أو قانونية . المهم في ذلك هو ثبوت عناصر قبول الدعوى وبالتالي توافر شروط المسؤولية التقصيرية الناشئة عنها .

ثالثا : الإيداع كوسيلة حماية لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية :

وقد يكون الإيداع لدى هيئة أو وكالة متخصصة في حماية هذه البرامج على غرار (A. P. P.) في فرنسا^(١) ، وقد يكون الإيداع لدى جهة حكومية أو رسمية كما هو الحال في الإيداع الذي نص عليه المشرع المصري في التشريع رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ في المادة ٤٨ المعدلة بالتشريع رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ . فقد ألزمت هذه المادة كلا من مؤلفي وناشري وطابعي ومنتجي المصنفات الخاضعة لأحكام هذا القانون بالتضامن فيما بينهم بإيداع نسخ من مصنفاتهم ، وينظم وزير الثقافة بقرار منه الشروط والأوضاع والإجراءات التي تحكم أحكام الإيداع » . ويتم إيداع نسختين من برامج الكمبيوتر ، لدى مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء ، ويجوز أن يتم الإيداع في صيغة برنامج المصدر أو برنامج الهدف ، ويقصد بالإيداع تزويد الدولة بنسخ مجانية من برامج الكمبيوتر التي تنتج في مصر ، ولا يلزم إيداع أية مستندات مع نسخ البرنامج المودعة ، ويتجدد الالتزام بالإيداع مع كل إصدار جديد لبرنامج .

Agence pour la protection des programmes .

وهي وكالة أنشئت سنة ١٩٥١ وعدلت في ديسمبر ١٩٨٢ للدفاع عن مؤلفي البرامج من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين .

ويلاحظ أن الايداع يعد من الأمور المثبتة لحقوق المؤلف الأدبية ، بحيث إذا تنازع شخصان على فكرة ما ، يمكن الرجوع إلى النسخ المودعة ومعرفة تاريخ نشر كل منها ، ويتعين ايداع كل المصنفات التي يستخرج منها عدة نسخ عن طريق الطبع أو أية وسيلة أخرى^(١) . وعدم الايداع لا يلغى حقوق المؤلف الأدبية ، ولا ينفي حقه في إثبات ملكيته الأدبية أو الفنية للمصنف بشتى طرق الإثبات ، ويؤدي عدم الايداع إلى توقيع غرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد عن خمسة آلاف جنيه (مادة ٤٨ :معدلة من التشريع) .

^(١) وليس من المعقول تكليف من قام بصلع تمثال بأن يودع نموذجا منه .

المبحث الخامس

مشروع تشريع جديد للملكية الفكرية

منذ أن ظهر التفكير فى وضع قانون شامل ينظم موضوعات الملكية الفكرية بوجه عام ، ليتضمن حقوق الملكية الذهنية (حق المؤلف) والملكية الصناعية والتجارية ، ويحاول الفقه والقضاء الوصول إلى هذا القانون الجامع ، وقد تبلورت هذه المحاولات وأسفرت عن مشروع قانون لحماية الملكية الفكرية ، وافق عليه مجلس الوزراء فى جلسته بتاريخ ١٠ أكتوبر سنة ٢٠٠٠ و ينتظر تشكيل مجلس الشعب عقب الانتخابات ليرسله إليه لمناقشته وإقراره كتشريع . ويضم هذا المشروع أربعة كتب ، خصص الكتاب الرابع منها لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة .

وقد كان هذا المشروع محلا لمؤتمر عقدته مصر للمعلومات والتكنولوجيا EGYFIT فى ١٨ أكتوبر سنة ٢٠٠٠ بشيراتون الجزيرة نوقشت فيه مجموعة من أوراق العمل تدور حول حق المؤلف وحمايته فى ظل المشروع الجديد وبراءات الاختراع والعلامات والرسومات والنماذج الصناعية ، وقد كانت هناك حلقة نقاشية تركزت على الدوائر المتكاملة وبرامج الكمبيوتر ، والحقوق المجاورة لحقوق المؤلف . وقد كانت هناك توصيات بشأن موضوع البحث « برامج الكمبيوتر » أهمها :

- ١ - وضع القوانين اللازمة لحماية برامج الحاسب الآلى .
- ٢ - إنشاء المؤسسات المالية لدعم الشركات الصغيرة فى مجال النظم والبرامج .
- ٣ - إنشاء بنك معلومات لتلقى الأفكار والمشروعات وحمايتها ومحاولة تقديم الدعم فى مجال دراسات الجدوى والدراسات المالية الخاصة بالمشروعات وإيجاد التمويل اللازم .
- ٤ - إنشاء مراكز للمراجعة وإعطاء التقييم الفنى لكافة المؤسسات العاملة فى مجال البرامج والنظم وإتاحة هذه المعلومات عن طريق شبكة الانترنت .
- ٥ - التعاون بين الجامعات لتخريج مهندسى نظم وبرامج على مستوى عال .
- ٦ - فتح قنوات اتصال مع العالم المتقدم فى هذا المجال عن طريق إنشاء شركات متخصصة بالتعاون مع شركات أمريكية وأوروبية .
- ٧ - إنشاء اتحاد يضم الشركات العاملة فى هذا المجال يكون له من الصلاحيات التى تؤكد على أصول المهنة والمحاسبة وتنظيم الاستفادة من الطاقات المالية .
- ٨ - وضع السياسات المالية والجمركية اللازمة لتنمية هذه الصناعة الهامة^(١) .

^(١) من ورقة عمل مقدمة من د. على السيد المصيلحى إلى المؤتمر تحت عنوان « الدوائر المتكاملة وبرامج الكمبيوتر - الوضع الحالى والمستقبل » .

المبحث السادس

الرأى فى الموضوع

بعد استعراض صور الحماية الموجودة لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية سواء أكانت مباشرة مثل الحماية المقررة فى تشريعات براءات الاختراع أو حقوق المؤلف أم كانت غير مباشرة كالحماية الجنائية للبرامج ضد السرقة أو انتهاك الأسرار وأيضا الحماية عن طريق دعوى المنافسة غير المشروعة ، والايذاء للبرامج ، نجد أن كل هذه الصور لها دور فى حماية برامج الكمبيوتر إلا أنه غير كامل وليس كافيا . فقد رأينا أن التشريعات المتعلقة ببراءات الاختراع أو حق المؤلف ، تركز بصورة أكبر على الجزاء الجنائى الواجب توقيعه عند وقوع الاعتداء على البرامج ، وتتم سريعا على الحماية المدنية ، إذ تكفى بتقرير الحق للمضرور فى التعويض طبقا للقواعد العامة فى القانون المدنى ولا شك فى أن منتج البرنامج - مثله فى ذلك مثل باقى أفراد المجتمع - يهتم بالمسئولية المدنية أكثر من اهتمامه بما عداها من المسئولية الجنائية ، التى تجد اهتماما من جانب الدولة . وعندما يهتم الأفراد بالمسئولية الجنائية ، فإنما يأتى اهتمامهم من واقع ما يترتب عليها من مسئولية مدنية ، إذ ما الفائدة التى تعود على منتج برنامج سُرِق أو انتهكت أسرارده أو اعتدى عليه بأية صورة من صور الاعتداء ، من وراء حبس المعتدى أو الحكم

عليه بغرامة فهذا هو حق المجتمع ، ويبقى بعد ذلك حق المضرور في تقرير تعويض له يساعده - ولو جزئيا - على جبر ما ألم به من جراء الاعتداء . وعندما تتعلق المسؤولية المدنية بموضوع حيوى ومتجدد مثل برامج الكمبيوتر فإنها تزداد أهمية وتعظم أثرا .

ويثور التساؤل الآن حول مدى كفاية القواعد العامة في القانون المدنى لتوفير الحماية المدنية لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية .

والاجابة هي أن هذه القواعد وضعت لمواجهة شخص عادى يمارس نشاطا معتادا ، ولكنها تبدو غير كافية عندما يتعلق الأمر بمهنى أو بمحترف تخصص فى ممارسة مهنة أو حرفة . فمستخدم برامج الكمبيوتر أو مستغلها رجل مهنى تخصص فى عرض هذه البرامج وطرحها للجمهور ، ولذلك ينتظر منه أكثر مما ينتظر من الآخرين من عناية وحرص ، بحيث يصبح التزامه فى مواجهة منتج البرنامج هو دائما التزام بنتيجة .. كما أنه يلتزم بالتزامات أدبية أو أخلاقية يفرضها القانون أو العادات المرعية أو العرف ، سواء أشار العقد المبرم بينه وبين المنتج إلى هذه الالتزامات أم لم يشر . وتقوم مسؤولية المدين عند مخالفة إحداها .

ومن هنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة وضع تشريع خاص ينظم الحماية المدنية لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية ، وبخاصة قواعد المسؤولية الناتجة عن الاعتداء على هذه البرامج من قبل مستغلها

أو استخدامها . وهو ما ركز عليه بعض الفقه من خلال مناداته
بضرورة توفير حماية خاصة لبرامج الكمبيوتر^(١) .

أما نحن فنرى أن الحماية الجنائية المقررة في التشريعات
القائمة ، قد تكون كافية إلا أن الأمر يحتاج إلى التفكير في مدى
توافر الحماية المدنية لبرامج الكمبيوتر . وفي الحقيقة أن التفكير في
إيجاد نوع خاص من المسؤولية نشأ ويزداد يوماً بعد يوم عند الحديث
عن أي مهني يمارس مهنة حرة كالطبيب والمحامي والمهندس
وغيرهم . فقد رأى بعض الفقه الحاجة إلى قواعد خاصة تحكم
مسؤولية هؤلاء تجاه عملائهم إلى حد أن ظهرت في الأفق آراء
وأفكار تتادى بضرورة وضع قانون مهني يتحدد فيه المركز القانوني
للشخص لا بالنظر إليه مجرداً ، وإنما بالنظر إلى المهنة التي
يمارسها ، كما أن هذا هو الذي جعل بعض الفقهاء الفرنسيين^(٢) .
ينادون بوضع قانون مهني تعالج فيه مسؤولية أرباب المهن حسب
الطبيعة الخاصة بالتزاماتهم ، فإذا كانت هناك أمور معينة يغتفر
للرجل العادي إهمالها ، فإن رجل المهنة ، إذا لم يراعها عد مهملًا
في واجباته ومرتكباً لخطأ محقق ، وفي ذلك قال فقيه فرنسي .

« إن المسؤولية الفنية تختلف عن المسؤولية عموماً من حيث
أن الأخطاء الفنية يجب أن يكون الجزاء عليها أشد ، لأن رجل

Lucas (A) « Les programmes d'ordinateurs comme objets de ^(١)
droits intellectuels, J.C.P, ed. G. 1989 no 3081.

JOSSERAND, sur la reconstitution d'un droit de classe, D. H, ^(٢)
1933, p. 1 et 2 .

المهنة عليه التزامات خاصة قبل عميله»^(١) وهذه المسؤولية التي نود تنظيمها بشكل خاص عندما تتعلق بممتهني مهنة برامج الكمبيوتر المعلوماتية ، قد تتجاوز نطاق نوعي المسؤولية المعروفتين في القانون المدني ، العقدية والتقصيرية ، بحيث يمكن للمسؤولية المهنية أن تجمع بين قواعدهما ، بحيث تجد مكانها وتعمل آثارها عند مخالفة مستغل البرنامج للواجب المهني الملقى على عاتقه بمراعاة قواعد وآداب مهنية وأداء الالتزامات التي يفرضها القانون ، كما تنطبق هذه المسؤولية عند عدم تنفيذ الالتزامات التي يشير إليها العقد . هذا الطابع المهني للمسؤولية يعطيها خصوصية ، ويقدر خطأ المهني (مستغل البرنامج) بالنظر إلى الالتزام المهني المفروض عليه طبقا لمعيار مشترك بين نوعي المسؤولية (العقدية والتقصيرية) ألا وهو معيار الرجل المهني المعتاد الذي يحل محل معيار الرجل المعتاد وبذلك تظهر خصوصية المسؤولية المهنية بشأن برامج الكمبيوتر .

أولا : في مخالفة الالتزام المهني الذي يؤدي إلى خطأ من الطبيعة ذاتها .

ثانيا : في المعيار المتبع في تقدير هذا الخطأ .

ويمكن للمسؤولية الخاصة أن تتجاوز حدود كل من المسؤولية العقدية والتقصيرية ، وهذا معناه أنه في حالات تطبيق قواعد مختلطة تجمع بين بعض قواعد نوعي المسؤولية ، وفي حالات تكون الغلبة

^(١) MARTIN (E) l'option entre responsabilité contractuelle, et la responsabilité délictuelle, Paris, 1957, p. 3.

لقواعد المسؤولية العقدية وبخاصة عندما يشكو المنتج من عدم تنفيذ مستغل البرنامج للالتزامات المفروضة سواء العقدية منها أو القانونية ، إذ هنا نلقى بعبء الإثبات على عاتق مستغل البرنامج ، الذى عليه إثبات تنفيذ هذه الالتزامات أو السبب الذى منعه من ذلك ويعد قوة قاهرة بالنسبة له . وفى حالات أخرى تكون الغلبة لقواعد المسؤولية التقصيرية وبخاصة عند الشكوى من التنفيذ السيئ للالتزامات . وتبدو أهمية هذه الازدواجية فى الاستفادة من القواعد المقررة فى النوعين المعروفين من المسؤولية ، إذ يستفيد من المسؤولية العقدية فيما يتعلق بعبء الإثبات ، بأن يتحمله المهنى (مستغل البرنامج) . ومن التقصيرية فيما يخص التعويض ، إذ يذهب الفقه التقليدى إلى أن التعويض فى المسؤولية التقصيرية كامل ولا يكون كذلك فى العقدية إلا فى حالتى الغش أو الخطأ الجسيم^(١) ، أى أن التعويض فى الأولى يشمل كل الأضرار المتوقعة وغير المتوقعة ، بينما يقتصر فى الثانية - كقاعدة - على الأضرار المتوقعة فقط أو التى يمكن توقعها لحظة التعاقد .

ولا يبدو مستحيلا أن نطبق بمناسبة العقد الموجود بين منتج البرنامج (مؤلفه) ومستغله أو مستخدمه قواعد مشتركة بين نوعى

(١) انظر فى الوحدة أو الثانية للمسؤولية ، محمود جمال الدين زكى - مشكلات المسؤولية المدنية ، ج ١ مطبعة جامعة القاهرة سنة ١٩٧٨ ص ١٩ وما بعدها عبد الحى حجازى ، النظرية العامة للالتزام - المصادر - نهضة مصر سنة ١٩٥٠ ص ٤١٦ .
حسين عامر ، المسؤولية المدنية - التقصيرية والعقدية - الطبعة الثانية - دار المعارف سنة ١٩٧٩ ص ١٤

المسئولية ، دون أن تشغلنا كثيرا التفرقة بينهما أو ضرورة التقييد بتطبيق قواعد إحداهما .

ونشير - أخيرا - إلى حاجة برامج الكمبيوتر المعلوماتية إلى التنظيم الدقيق والخاص ، بصرف النظر عن موقفنا كدولة نامية على خريطة إنتاج هذه البرامج ، أى أن اعتبارنا كدولة مستهلكة لهذه البرامج وليست منتجة لا يمنع من توفير الحماية اللازمة لهذه البرامج ، إذ أن التطور المذهل والتقدم فى هذا المجال قد يؤدى إلى الدخول فى دائرة الانتاج ، وربما نكون قد دخلناها فعلا على الأقل بالنسبة للدول العربية ، باعتبار أن مصر أول دولة تصدر البرامج المعلوماتية باللغة العربية ، إذ تقوم بتعريب البرامج أو إنتاج برامج تركيبية من تلك المعدة سلفا فى الخارج . وقد قدمت اعتبارات فى مواجهة ضرورة اسباغ حماية على برامج كمبيوتر ، ومنها أن العالم الثالث دولة نامية لا تحتل فيها هذه الحماية المقام الأول ، فضلا عن التكاليف الباهظة التى تتطلبها هذه الحماية بما تؤدى إليه من ضرورة الالتزام باستخدام برامج أصلية وليست منسوخة . غير أن كل هذه الاعتبارات لا تقف عائقا أمام تنظيم الحماية اللازمة لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية ولا تبرر التغاضى عن هذا التنظيم ، إذ يعنى ذلك قبول عمليات القرصنة وجرائم السرقة وصور الاعتداء على هذه البرامج . كما يلاحظ أن أمام الدول النامية الاستفادة من برامج المعلومات المحمية قانونا عن طريق الحصول على ترخيص من مؤلفيها ، إذ يعد الترخيص الذى يمنحه المؤلف أو صاحب حق

المؤلف للمستفيد من المصنف (المرخص له) من أجل استعماله بالطريقة وتبعا للشروط المتفق عليها بينهما من الاستثناءات المهمة على حماية حق المؤلف ، ويتم منح التراخيص الخاصة باستعمال البرامج المشمولة بالحماية ، بموجب عقود أو اتفاقات تسمى «اتفاقات التراخيص»^(١) ومن تطبيقات نظام التراخيص ما نصت عليه اتفاقية « برن » بالسماح للقوانين الوطنية بالأخذ بنظام التراخيص لإذاعة بعض المصنفات على وجه لا يخل بالحقوق الأدبية للمؤلف ومقابل تعويض عادل ، وكذلك لاستنساخ وتسجيل المصنفات الموسيقية في حالات خاصة مع مراعاة شروط محددة^(٢) وقد كان السبب وراء ذلك هو حاجة الدول النامية إلى الاستفادة من المصنفات المشمولة بالحماية في الدول المتقدمة ، وذلك لتلبية احتياجاتها التعليمية والتنقيفية .

كما تم اعتماد نظام تراخيص ترجمة واستنساخ المصنفات الأدبية والفنية التي تحتاجها الدول النامية ليكون حلا ملائما للاستفادة من المصنفات التي تنشر في الدول المتقدمة .. مع مراعاة الشروط اللازمة لذلك من حيث المدة المتعين انقضاؤها قبل الترجمة أو الاستنساخ ومجال استعمال النسخ^(٣) .

^(١) د. نواف كنعان ، حق المؤلف - النماذج المعاصرة لحق المؤلف ووسائل حمايته ، المرجع السابق - ص ٢٤٩ وما بعدها .

^(٢) انظر المواد (١١ - ثانيا فقرات ٣٢٢ ، ٩ ، ١٣ / فقرة ١) .

^(٣) انظر في ذلك بالتفصيل : د. نواف كنعان - المرجع السابق - ص ٢٥٥ وما بعدها .

التأمين الإجبارى من المسؤولية

ومما يرتبط بما تقدم ضرورة التفكير فى فرض التأمين الإجبارى على ممتهنى مهنة استغلال برامج الكمبيوتر المعلوماتية ، ويأتى هذا فى إطار الاتجاه العام نحو جعل التأمين من المسؤولية المهنية تأميناً إجبارياً ، كما هو الحال بالنسبة لبعض المهن فى فرنسا مثل المحامى والمستشفى الخاص والمهندس والمقاول ^(١) ، ويتصف هذا التأمين الإجبارى بعدة صفات أهمها :

١ - أنه يجب أن يكون تأميناً إجبارياً ، بحيث يلزم مستغل البرامج أو متعهدها بإبرام عقد تأمين لدى شركة أو شخص طبيعى به يضمن النتائج المالية للأخطاء التى تقع منه أثناء ممارسة عمله. وهذا يعنى أن إبرام مثل هذا التأمين يعد شرطاً لازماً للترخيص باستخدام هذه البرامج أو عرضها أو بيعها .

٢ - أن فيه اشتراطاً لمصلحة الغير ، إذ يستفيد منه المضرور الذى لم يكن طرفاً فى عقد التأمين وهو هنا منتج البرنامج أو صاحب الحق عليه ، فيمكنه توجيه دعواه بالتعويض عن الأضرار التى أصابته ضد المؤمن ، وقد يحصل منه على ما لم يكن فى استطاعته الحصول عليه من المسئول عن الضرر .

^(١) وفى فرنسا ، نجد أن المادة ٢٧ من قانون ٧١ - ١١٢٥ فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧١ قد أجبرت المحامى عند بداية ممارسة مهنة المحاماة على إبرام عقد تأمين من المسؤولية المدنية المهنية .

انظر فى ذلك بالتفصيل : محمد عبد الظاهر حسين - التأمين الإجبارى من المسؤولية المدنية المهنية : دراسة تطبيقية على بعض العقود - دار النهضة العربية - ١٩٩٤ - ص ١٨ وما بعدها .

٣ - أنه عقد تأمين مهني ، يغطي الأخطار التي تنتج عن الأخطاء التي تقع بمناسبة استخدام البرنامج أو استغلاله ، فمحل هذا العقد ، الأخطار المرتبطة بممارسة المهنة .

٤ - قد يبرم هذا العقد بشكل فردي من جانب كل مهني على حدة (مستغل البرنامج) وفي هذه الحالة يقوم الأخير بالاتفاق مع شركة التأمين على أن تقوم بتغطية و ضمان كل أو بعض الآثار التي تترتب على أخطاء الأول في مواجهة المنتج (المؤلف) ، في مقابل تعهده بدفع الأقساط التي تحددها الشركة مستعينة - في هذا التحديد - بما يقدم لها من بيانات ومعلومات .

بجانب هذا الشكل الفردي لإبرام عقد التأمين ، قد يتم إبرام العقد بصورة جماعية من جانب مجموعة من المشتغلين في مجال برامج الكمبيوتر يتحدون في الظروف المحيطة أو من شركة تمارس هذا العمل ، إذ تتعهد في مواجهة شركة التأمين بدفع أقساط العقد نيابة عن أعضائها في مقابل استفادة أحدهم من مبلغ التأمين في حالة حدوث الخطر محل التأمين بالنسبة له .

ويؤكد الفقه^(١) على أن برامج الكمبيوتر والنظم المعلوماتية ، تعتبر من المجالات المعاصرة لتطبيق فكرة التأمين الإجباري من نتائج المسؤولية الناشئة عنها ، وذلك لتوافر الاعتبارات التي تؤدي

(١) د. نزيه محمد الصادق المهدي ، المسؤولية المدنية المتعلقة — ببرامج الكمبيوتر المعلوماتية — ملحق لكتاب : النظرية العامة للالتزام — الجزء الأول — مصادر الالتزام — دار النهضة العربية ٢٠٠١ ص ٤٢١ .

إلى فرض هذا التأمين فى هذه النظم ، ومن أهمها ، أن أوجه النشاط الموجودة فى برامج الكمبيوتر المعلوماتية لا تعد أوجها تقليدية وما تقدمه من خدمات يتميز بالحدثة والتجدد ، وتتعلق ببرامج وأنشطة تكنولوجية معقدة^(١) كما تتميز المسؤولية الناشئة عن نظم وبرامج المعلومات بانها واسعة الانتشار لا يمكن حصر مجالها أو نطاق امتدادها ، كما أن المسؤولية المترتبة فى مجال برامج الكمبيوتر المعلوماتية تقوم - فى الغالب - لتغطية أضرار ضخمة وباهظة قد تعجز قدرة المسئول عنها المالىة عن تغطيتها أو تحملها ، وبذلك يصبح الحل الوحيد هو تقرير التأمين الإجبارى من المسؤولية الناشئة عن برامج الكمبيوتر المعلوماتية ونظمها ، لتوفير حماية كافية وتغطية تعويضية كاملة للأضرار الناتجة^(٢) .

ولا شك فى أن هذا التأمين الإجبارى يحتاج إلى وضع أسسه والقواعد التى تحكمه والضوابط التى تنظمه ، أى أنه لابد من وضع تنظيم قانونى شامل لهذا التأمين ، قد يأتى كجزء من التنظيم المأمول للمسئولية المدنية المهنية الناشئة عن استغلال برامج الكمبيوتر المعلوماتية ، وقد يتم فى صورة منفصلة عنه .

^(١) د. محمد شكرى سرور - التأمين ضد المخاطر التكنولوجية - القاهرة ١٩٨٣ - ص ١٠٢ .

^(٢) د. عبد القدوس عبد الرزاق محمد الصديق : التأمين من المسؤولية ، وتطبيقاته الاجبارية المعاصرة - دراسة مقارنة بين قانون المعاملات المدنية لدولة الامارات العربية المتحدة وبين القانون المصرى ، رسالة دكتوراه - القاهرة - ١٩٩٩ ص ٤٠٢ .

خاتمة

تطرقنا في هذا البحث إلى موضوع مهم تزداد أهميته كل يوم ويستمد هذه الأهمية من اتصاله المباشر بالحياة اليومية ويتعلق ببحث الاتجاهات المختلفة التي ظهرت لحماية برامج الكمبيوتر المعلوماتية. وقد بدأنا ذلك بعرض تعريف لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية ، ثم رأينا أن التفكير قد اتجه أولاً إلى المسؤولية العقدية الناشئة عن مخالفة بنود العقد المبرم بين المنتج (المؤلف) ومستغل البرنامج أو مستعمله . ثم حاول الفقه البحث عن هذه الحماية في ظل تشريعات براءات الاختراع ، أو حقوق المؤلف . وقد عرضنا لهذه الاتجاهات وما وجه إليها من انتقادات وما قدم للدفاع عنها من حجج وبراهين . ثم تطرقنا بعد ذلك ، لوسائل الحماية غير المباشرة لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية وهي النصوص الجنائية الواردة في قانون العقوبات ، ثم الالتزام القانوني بحفظ الأسرار ، ثم دعوى المنافسة غير المشروعة وأخيراً ، تطرقنا إلى الإيداع كوسيلة حماية للبرامج .

وعرضنا بعد ذلك لوجهة نظر خاصة بشأن حماية برامج الكمبيوتر المعلوماتية والتي تركز على الحاجة إلى وضع تنظيم خاص للحماية المدنية لهذه البرامج . وقد خلصنا من هذا البحث إلى عدة نتائج نجتزئ هنا بعضها .

أولاً : إن المسؤولية العقدية الناشئة عن مخالفة عقد استغلال برامج الكمبيوتر ، لا تمنع من محاولة إضفاء حماية أكثر فعالية لهذه البرامج ، بمعنى أن البحث عن وسيلة حماية أخرى لا يلغى وجود المسؤولية العقدية التي تقوم مادام أن هناك عقدا تمت مخالفة بنوده .

ثانياً : إن تشريع براءات الاختراع وإن كان يمكنه توفير حماية جنائية لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية من خلال الجزاء الجنائي المنصوص عليه فيه ، إلا أنه يعجز عن توفير حماية مدنية كاملة وفعالة فهذه البرامج ، نظراً لاكتفائه بتقرير الحق في التعويض للمضرور وفقاً للقواعد العامة .

ثالثاً : رأينا كيف اتجهت التشريعات المختلفة إلى اعتبار برامج الكمبيوتر (الحاسب الآلى) مصنفاً أدبية يحميها حق المؤلف . ثم أقرت ذلك أيضاً الاتفاقيات الدولية التي أبرمت بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية ومن بينها حق المؤلف ، ووجدنا أيضاً أن هذه التشريعات تركز على اسباغ حماية جنائية على هذه البرامج ، وتكتفى بالقواعد العامة في القانون المدني ، فيما يتعلق بالمسؤولية المدنية الناشئة عن الاعتداء عليها .

رابعاً : وفي سبيل دعم الحماية الجنائية لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية وتقويتها وجدنا إمكانية تطبيق نصوص قانون العقوبات المتعلقة بالسرقة والنصب وخيانة الأمانة وإفشاء الأسرار في حالة الاعتداء على هذه البرامج بأية صورة من هذه الصور .

خامسا : أما بالنسبة للحماية المدنية لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية ، فقد رأينا أن من الأفضل وضع تنظيم خاص للمسئولية المدنية الناشئة عن الاعتداء عليها ، على أساس أنها مسئولية مهنية لها طابعها الخاص تستمد من الخطأ المهني المترتب على مخالفة التزام مهني ، كما تنشأ خصوصيتها من المعيار المتبع عند تقدير هذا الخطأ .

ويمكن لهذه المسئولية المدنية الخاصة أن تتجاوز حدود كل من المسئولية العقدية والتقصيرية ، بحث يكون في الامكان الجمع بين بعض قواعدهما . إذ يمكن الاستفادة من العقدية بالنسبة لعبء الاثبات بأن يتحمله المهني (مستغل البرنامج) ومن التقصيرية فيما يتعلق بالتعويض بحيث يشمل كل الأضرار المتوقعة وغير المتوقعة.

سادسا : كما رأينا أن من الضرورة فرض التأمين الاجباري من المسئولية المدنية للممارسين لمهنة استغلال برامج الكمبيوتر المعلوماتية ، كما هو الحال بالنسبة لبعض المهن الأخرى ، وذلك بالنظر إلى أن المسئولية الناشئة عن نظم وبرامج الكمبيوتر واسعة الانتشار ، كما أنها تقوم - في الغالب - لتغطية أضرار ضخمة وباهظة قد تعجز قدرة المسئول عنها المالية عن تغطيتها أو تحملها . مما يدفع إلى التفكير في احلال شخص ملئء ماليا (شركة التأمين) محل المسئول عن الأضرار لتغطية هذه الأضرار .

ولله الحمد والمنة على ما أعطى وامتن

قائمة المراجع

أولا : باللغة العربية :

- ١ - إبراهيم أحمد إبراهيم : الجات والحماية الدولية لبرامج الكمبيوتر، وحق المؤلف فى الدول العربية - مجموعة أبحاث - سنة ١٩٩٤ .
 - ٢ - أبو اليزيد على المتيت ، الحقوق على المصنفات ، منشأة المعارف سنة ١٩٦٧ .
 - ٣ - اسامة عبد الله قايد ، الحماية الجنائية لحق المؤلف ، دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى سنة ١٩٩١ .
 - ٤ - المجلة الجنائية القومية ، حق المؤلف والحقوق المجاورة ، فى إطار حقوق الملكية الفكرية ، المجلد الثانى والأربعون ، العددان الأول والثانى ، مارس/ يوليو سنة ١٩٩٩ .
 - ٥ - برنارد أ. جالر - الملكية الفكرية وبرامج الحاسبات ، ترجمة الدكتور محمد حسام محمود لطفى ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة ، العالمية سنة ١٩٩٨ .
 - ٦ - بول - جولدن شتاين ، حقوق المؤلف - ترجمة - محمد حسام محمود لطفى ، سليمان قناوى ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة - العالمية سنة ١٩٩٩ .
-

- ٧ - حسن عبد الباسط جميعي : عقود برامج الحاسب الآلى (دراسة مقارنة) ، دار النهضة العربية ١٩٩٨ .
 - ٨ - حسام الدين عبد الغنى الصغير : أسس ومبادئ اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ، مع الاهتمام ببراءات الاختراع ، الطبعة الأولى ، دار النهضة العربية ، سنة ١٩٩٩ .
 - ٩ - حسين عامر : المسئولية المدنية - التقصيرية والعقدية ، الطبعة الثانية - دار المعارف سنة ١٩٧٩ .
 - ١٠ - خالد حمدى عبد الرحمن : المفهوم الحديث لما يعد فى حكم المصنف ، المجلة الجنائية القومية - حق المؤلف والحقوق المجاورة - أنفة الاشارة إليه - ص ١٨٩ .
 - ١١ - جميل عبد الباقي الصغير : الانترنت والقانون الجنائى ، الأحكام الموضوعية للجرائم المتعلقة بالانترنت ، دار النهضة العربية سنة ١٩٩٩ .
 - الجوانب الإجرائية للجرائم المتعلقة بالانترنت ، دار النهضة العربية سنة ١٩٩٨ .
 - ١٢ - عبد القدوس عبد الرزاق محمد الصديق ، التأمين من المسئولية ، وتطبيقاته المعاصرة - دراسة مقارنة - بين قانون دولة الامارات العربية المتحدة للمعاملات المدنية
-

وبين القانون المصرى - رسالة دكتوراه - القاهرة سنة ١٩٩٩ .

١٤ - عزة محمود خليل ، مشكلات المسؤولية المدنية فى مواجهة فيروس الحاسب الآلى رسالة دكتوراه - القاهرة سنة ١٩٩٤ .

١٥ - على السيد المصيلحى : ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر حماية الملكية الفكرية - فى إطار مشروع القانون الجديد المنعقد فى ١٨ أكتوبر سنة ٢٠٠٠ - تحت عنوان «الدوائر المتكاملة وبرامج الكمبيوتر ، الوضع الحالى والمستقبل» .

١٦ - عمرو أحمد حسبو : حماية الحريات فى مواجهة نظم المعلومات ، دار النهضة العربية ، ٢٠٠٠ .

١٧ - عمر الفاروق الحسینی ، المشكلات الهامة فى الجرائم المتصلة بالحاسب الآلى وأبعادها الدولية سنة ١٩٩٥ .

١٨ - سينوت حليم دوس : تشريعات براءات الاختراع فى مصر والدول العربية ، منشأة المعارف ، ١٩٨٨ .

١٩ - فوزى عبد القادر الرفاعى ، براءات الاختراع ، آلية لحماية الابتكارات ونافذة لتنمية التكنولوجيا ، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر حماية حقوق الملكية الفكرية فى إطار القانون (مشروع) الجديد ، الواقع والمستقبل ، المنعقد فى ١٨

أكتوبر ٢٠٠٠ ، بشيراتون الجزيرة . من جانب مصر
للتكنولوجيا والمعلومات EGYFIT .

٢٠ - محمد حسام محمود لطفى : الحماية القانونية لبرامج الحاسب
الإلكترونى - دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٨٧ .

- المرجع العملى فى الملكية الأدبية والفنية سنة ١٩٩٦ .

٢١ - محمد عبد الظاهر حسين - المسئولية المدنية للمحامى تجاد
العميل - دار النهضة العربية سنة ١٩٩٦ .

- التأمين الإجبارى من المسئولية المدنية المهنية - دراسة
تطبيقية على بعض العقود - دار النهضة العربية سنة
١٩٩٤ .

٢٢ - محمد شكرى سرور : التأمين ضد المخاطر التكنولوجية -
القاهرة سنة ١٩٨٧ .

٢٣ - مختار القاضى : حق المؤلف - الكتاب الأول ، النظرية العامة
- الانجلو المصرية ١٩٥٨ .

٢٤ - محمود مصطفى ، المسئولية الجنائية للطبيب ، إذا أفشى سرا
من أسرار مهنته ، مجلة القانون والاقتصاد ، ١١ يناير
سنة ١٩٤١ ص ٦٥٥ .

٢٥ - محمود جمال الدين زكى ، مشكلات المسئولية المدنية ، ج١
مطبعة جامعة القاهرة سنة ١٩٧٨ .

- ٢٦ - نزيه محمد الصادق المهدي ، المسؤولية المدنية المتعلقة ببرامج الكمبيوتر المعلوماتية ، ملحق لكتاب - النظرية العامة للالتزام ، ج ١ ، مصادر الالتزام - دار النهضة العربية سنة ٢٠٠١ .
- ٢٧ - نواف كنعان ، حق المؤلف ، النماذج المعاصرة لحق المؤلف ، ووسائل حمايته - الطبعة الأولى ، ١٩٨٧ - طبعة ١٩٩٢ .
- ٢٨ - هدى قشقوش ، جرائم الحاسب الالكتروني قى المجال المصرفي ، مجلة الأحكام التي يصدرها مكتب الشلفاني - المجلد الخامس سنة ١٩٩٦ ، ص ١٦ .
- ٢٩ - ياسر محمد جاد الله محمود - اتفاقية حقوق الملكية الفكرية في إطار دورة اورجواي وتأثيرها على قطاع الصناعات الدوائية في مصر رسالة ماجستير - كلية التجارة - حلوان - ١٩٩٧ .
-

ثانيا : باللغة الفرنسية :

- 1 - BEY. E. M, Le financement des logiciels, peut, on louer financement, à bailun logiciels, ? Gazpal, du 7 au 9 juillet 1986, Doc. t, p. 1 et s.
 - 2 - BERTRAND, La protection des logiciels, puf, coll, que - sais - je, 1994, p. 64.
 - 3 - BERTRAND (A) La respon,sapilité civile decoulant du mauvaise fonctionnement d'ordinateur, Rev - Expertises, octobre, 1989, no. 60, p. 247.
 - 4 - CATALA (P) Ebauche d'une theorie juridique de l'information, D, S, 1984, p. 97 .
 - 5 - CLAUDE. Colombet, propriété litteraire et artistique et droit voisions, g^{er} ed, 1999.
 - 6 - CROSE, (H) et saunier, (F) : Logiciels - retour aux sources; J.C.P, 1996, Doct, no. 3909 .
 - 7 - EDELMAN,note sous Tr- Gr - Inst- Paris, 10-6-1997, D, 1998, j,p. 621 .
-

- 8 – EDELMAN, note sous, cou - d'app – Paris 4 – 6 – 1997, D, 1998, jur, p. 181 .
 - 9 – EDELMAN (B) les bases de données ou le triomphe des droits voisins, D, 2000, chaires de droit des affaires, chron, p, 89 .
 - 10 – GORLAY, Reffextion sur les recentes controverses. Relative son domaine et à la definition duvol, D, 1989, chro, p. 160 .
 - 11 – HUET, la modification du droit sous l'influnce de l'informatique aspect de droit privé, J.C.P. 1983, 1, 3095.
 - 12 – KEPLINGER (M.S) La paternité des coeuvrs a l^{ere} de l'information, la protection des programmes d'ordinateur en vertu de la convention de Berne et de 1^{ere} convention univesselle sur le droit d'auteur, Revue – Dr, Auteur, 1985, 102.
 - 13 – LAMY – Droit de l'informatique, n^{os} 994, 995.
 - 14 – LINANT de BELLEFONDS et HOLLANDE, (A) Droit de l'informatique, 1ere ed, 1984,
-

- 15 – LOLIVIER, les lignes directrices revisées de la chambre de commerce internationale en de publicité et de marketing sur internet, Gazpal, 23, jeudi, 1999, p. 7.
 - 16 – LUCAS, (A) Les programmes d'ordinateurs comme objets de droits intellectuels, J.C.P,ed. G, 1989, no. 3081 .
 - 17 – MARTIN (J-P) La protection des logiciels informatiques, droit d'auteur au brevet d'invention, J.C.P, ED – E, Etude no, 15752.
 - 18 – MARTIN, (E) l'option entre responsabilité contractuelle, et la responsabilité délictuelle, Paris, 1957 .
 - 19 – MEMENTO, Guide Alan. Bensoussan, l'informatique et le droit, tome, I, II, Hermes 1994, 1995 .
 - 20 – MOUSSERON (J-M) et VIVANT (M) note, sous les de cision, du 15-7-1986, JCP,ed. E,1989, 11, 14916.
-

- 21 - MOLLET - Vieville, la protection du logiciel entre la voie du brevet et celle du droit d'auteur, in, informatique et droit en europe, colloque, organisé par, la Faculté de droit, Bruxelles, 14-15-16, juin 1984, p. 211 .
 - 22 - ORBAN (P) la protection du logiciel dans le cadre international, in, informatique et droit en Europ, colloque, organisé par faculté de droit, Bruxelles, les, 14,15,16, jinin 1989, p. 217.
 - 23 - ph- le tourneau, note sous - cou - d'app - Paris. 15-6-1981, Gaz-pal, 1982, 11, 368.
 - 24 - ph- le Tourneau, Varaitions autour de la protection du logiciel, Gaz-pal, 6 juillet, 1982, p. 3 .
 - 25 - PLAISANT, La protection du logiciel, par le droit d'auteur, Gaz-pal, 1985 , Doc, 348 .
 - 26 - THREAR, D, et Bour GEON, Dependance economique, droit de la concurrence, chaires de droit de l'entreprise, 1987, p. 26.
-

- 27 - THOMASSET (C), cantate à deux voix sur le
theme «une révolution informatique en droit»
Rev - Tr - Dr - civ - 1998, p. 320 .
 - 28 - VIVANT (M) et LUCAS (A) . Droit de
l'informatique J.C.P, 1988, ed, E, chronique
d'actualité, no. 15297.
 - 29 - VIVANT, «informatique et propriété intellectuelle,
J.C.P, 1984, Doc, 1, 3169 .
 - 30 - VIVANT, Recueils, bases banques de données,
compilations, collections, l'introuvable notion?
D, 1995, chron, p. 196.
-

الفهرست

الموضوع	الصفحة
تقديم	٥
المبحث الأول : المقصود ببرامج الكمبيوتر المعلوماتية	٨
المبحث الثانى : الحماية القانونية : لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية	١٧
المطلب الأول : حماية برامج الكمبيوتر عن طريق المسؤولية العقدية	١٩
المطلب الثانى : البحث عن هذه الحماية فى ظل قانون براءات الاختراع	٢٥
المطلب الثالث : البحث عن الحماية فى ظل قانون حق المؤلف	٣٣
المطلب الرابع : أنواع الحماية المقررة لبرامج الكمبيوتر وفقا لحق المؤلف	٥١
المبحث الرابع : وسائل حماية غير مباشرة لبرامج الكمبيوتر المعلوماتية	٦٤

الموضوع	الصفحة
المطلب الثانى : من الناحية المدنية	٦٨
أولا : الالتزام بالسرى	٦٨
ثانيا : دعوى المنافسة غير المشروعة	٧٣
ثالثا : الايداع كوسيلة حماية	٧٧
المبحث الخامس : مشروع تشريع جديد للملكية الفكرية	٧٩
المبحث السادس : الرأى فى الموضوع	٨١
خاتمة	٩١
قائمة المراجع	٩٤
الفهرست	١٠٤

تم الطبع لدى



حمدي سلامة وشركاه
٣ ش الخبز - التعاون - فيصل
ت : ٣٨٢٩٤٨٤
